اعتراضاتُ ابنِ نَاقِيَا على العامَّةِ في الأفعالِ الماضيةِ في كتابِهِ " شرحُ الفصيحِ لثعلب "

الباحث:
د. عبد الله بن صالح بن سالم الهمامي
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة نجران
asalhammamy@nu.edu.sa

المستخلص:

يهدفُ البحثُ "اعتراضاتُ ابنِ نَاقِيًا على العامَّةِ في الأفعالِ الماضيةِ في كتابِهِ "شرحُ الفصيحِ لثعلب"، إلى الوقوفِ على مدى صحَّةِ اعتراضاتِ ابنِ ناقيًا على العامَّة في الأفعالِ الماضيةِ، وإلى الوقوفِ على مدى تأثُّره بمَن سبقه من العلماءِ، وبمنْ لحِقَه من العلماءِ، وبيانِ أهمِّيةِ الدِّفاعِ عن فصاحةِ اللغة من خطورةِ اللَّحنِ الذي تسرَّبَ للعامَّةِ، وقد اعتمدَ البحثُ على المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ، وخلصَ إلى ترجمةٍ موجزةٍ لابن ناقيًا، وإلى مبحثٍ يضمُّ خمسةَ أبوابٍ من أبوابِ الفصيحِ وردَت فيها كلمةُ "خطأ"، وتحت كلِّ بابٍ عدةَ مسائلٍ درَسَها، وناقشَها، وبيَّن اللُّغات الواردةَ فيها، وأقوالَ العلماءِ فيها، ونِسبة كلِّ لغةٍ لأهلِها، ثمَّ رجَّحَ ما يراهُ من وُجهةِ نظرِهِ صوابًا.

وخُتِمَ البحثُ بنتائج من أهمِّها: تأثُّرُ ابنِ ناقيًا بابنِ درستويه، ومنها: أنَّ وزنَ اسمِ الفاعلِ يوضِّحُ لنا حركةَ عينِ الفعلِ الماضي، ومنها: أنَّ نقلَ الأئمةِ الثقاتِ، وإنكارَهم دليلٌ على صوابِ اللُّغةِ، وخطئِها، ومنها: أنَّ ابنَ ناقيًا لم يكتفِ بإيرادِ الفصيحِ من ثعلب، بل أضافَ ما رآهُ فصيحًا من لهجاتِ العربِ.

الكلمات المفتاحية: ابن ناقيا، الفعل الماضي، خطأ، اللحن، الصواب.

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ لا نَبِيَّ بعدَه، أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللغةَ العربيةَ بفنونِها المختلفةِ عنصرُ حياةٍ، تهبُ لفردِها حياةً لا نظيرَ لها؛ فهي هُويَّتُه التي ينافحُ عنها، ويفتخرُ بها، كيف لا وقد حباها الله شرفًا لا تصل إليه أيُّ لغةٍ، وأعطاها ميزةً لا تُرى في غيرِها وهي نزولُ القرآنِ الكريم بلغتِها، وإرسالُ خاتَمِ الرُّسُلِ والنبيين لهذه الأمةِ، سيدِ الفُصَحَاءِ، وأبلَغِ البُلَغَاءِ، فقد نزل القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ على قلبِ نبيِّنا الأمينِ، فاجتمعَ لنا أفصحُ لسانٍ، وأبلغُ بيانٍ، ولأجل هذه المنقبةِ تظافرتْ جهودُ العلماءِ، وتكاتَفَتْ هِمَمُهُم للحفاظِ على هذه الهبة العظيمةِ، فحفِظُوا ألفاظَها، ووعَوا معانيها، وثبتُّوا قواعدَها، وأرسَوا مبانيها، ووطَّدوا تركيبَ جُمَلِها نحوًا، وصرفًا، وبيانًا، حتى إذا ما انتشرَ الإسلامُ، وفُتِحتِ البلدانُ، واختلطَ لسانُ العربِ بلسانِ العجمِ بدأ يدبُّ تيارُ العُجمة، ويظهرُ، ويختلطُ بالفصيحِ، فهبَّ علماءُ العربية، وحرَّاسُها للدفاعِ عنها من انتشارِ اللَّحنِ، والذَّبِّ عنها ضِدَّ تيارِ العُجمة.

ومن أبرزِ مظاهرِ دفاعِهم عن لغتِهم التأليفُ في محاربةِ اللَّحْنِ سواءً في المفرداتِ، أو الجُمَلِ والتراكيبِ، وَلَعلَّ كتابَ " الفصيح" لإمامِ اللغةِ في عهدِهِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ يحيى الشيبانيِّ الملقبِ بثعلب المتوفى سنة (٢٩١ه)، الذي ذاعَ في عصرِهِ، وفاقَ عصرَه، وانتشرَ أيَّما انتشارٍ، أعظمُ الكتبِ المؤلَّفةِ في هذا المجالِ، فكثُر المعتنون بشأنِهِ شرحًا ونظمًا، وتدريسًا، وإتمامًا، وتذييلًا، واستدراكًا، ونقدًا، وانتصارًا، وأولَوهُ عنايةً خاصَّةً تضاهي عنايتَهم بكتابِ سيبويهِ في النَّحوِ، فهو وإن سلَّمنا بتقدُّمِ بعضِ العلماء المهتمين بألفاظِ اللغةِ الفصيحةِ عليه غيرَ أنَّ الفصيحَ فاقَ كتبَهم؛ لسهولتِهِ على المتعلِّمِ، واقتصارِهِ على الفصيحِ من كلامِ العربِ، والعربيُّ يعمد إلى الخِفَّةِ والقلَّةِ.

وقد شَرَحَ كتابَ (الفصيح) كثيرون، ولكثرتِهم فقد اختلفتْ شروحُهُم بين المسهِبِ فيها، وبين الموجِزِ، وبين المتوسِطِ، ومن العلماءِ الذين تناولوا شرحَ الفصيحِ: ابنُ درستويه، وابنُ خالويه، وابنُ جنيّ، والواحديُّ، وابنُ الجبَّان، والمرزوقيُّ، وأبو سهلٍ الهرويُّ وقد شرحَه أكثرَ من شرحٍ، والزمخشريُّ إن صحتْ نسبةُ الشرحِ إليه، ومكي القيسيُّ، وابنُ السيد البطليوسيُّ، وابنُ هشامٍ اللخميُّ، وابنُ الدَّهَّانِ، وأبو البقاء العكبريُّ، وابنُ أبي الحديد المدائنيُّ البغداديُّ، وأبو جعفرٍ اللبليُّ وله شرحان مطولٌ ومختصرٌ، وغيرُهم. وهذا يدل على عِظَمِ فائدةِ هذا المؤلَّفِ، وحاجةِ كل عصرٍ لمثله.

ومن عادةِ الشُّرَّاحِ أنْ يبدُوا موقفَهم من المؤلِّف والمؤلَّف تأييدًا، أو مخالفةً؛ لأنَّ لكلِّ عالمٍ توجُهًا مغايرًا، وليس شرطًا، ولكونِ الخلافِ اللُّغَوِيِّ صحيًّا فقد تعدَّدتْ مؤلَّفاتُ العلماءِ، وتنوَّعت، وتمايَزَت بين طولِها، وبين قِصَرِها، فترى المتنَ الواحدَ كالفصيحِ له أكثرُ من شرحٍ، وكلُّ شرحٍ يختلفُ عن الآخرِ طولًا وقصرًا، إسهابًا وإيجازًا، فيأخذُ الشرحُ الطويلُ كلَّ ما تستوعبُه المسألةُ من خلافاتٍ، ويعَرِضُها، ويناقِشُها، ويَعْرِضُ الشرحُ المتوسطُ بعضَ المسائلِ، ويُعْرِضُ عن بعضٍ، وأمَّا الشرحُ الموجزُ والمختصرُ فيأخذُ مسائلَ قليلةً تارةً، وقد يذكرُها عَرَضًا دون بسْطٍ وتحليلٍ.

ومِمَّنْ تصدَّى لشرحِ الفصيحِ العالمُ ابنُ ناقيَا البغداديُّ أبو القاسم عبدُالله بنُ أبي الفتح محمدِ بنِ الحسينِ بنِ ناقيَا الحنفيُّ _رَحِمَهُ اللهُ_ المتوفَّى سنةَ (٤٨٥ه)، فطالَعْتُ شرحَهُ فوجدتُه من الشُّرُوحِ المتوسطةِ غيرَ أنَّه مليءٌ بالاعتراضاتِ على المؤلفِ وغيرِهِ، والموافقاتِ للمؤلفِ وغيرِهِ، وكان يطلقُ الأحكامَ في اللَّهَجَاتِ معَ نسبتِها للقَبَائِلِ، أو عدمِ نسبتِها، ويستشهدُ بكثيرٍ من الآياتِ والشِّعرِ، وغيرِهما، فاستوقفتُ عند موقِفِهِ من العامَّةِ، فتارةً يوافقُهُم، وتارةً يخالفُهم، وتارةً لم يحكمْ بشيءٍ، فَعَزَمْتُ علَى النَّظرِ في موقفِه، فجمعتُ مسائلَه في هذا الشرحِ، فوقفتُ على (٥٦) موضعًا خالَفَ ابنُ ناقيَا العامةَ فيها، و (٢٠) موضعًا وافقَهُم فيها، و (٣٢) موضعًا سكت فيها ولم يبدِ حكمًا.

وبعد: فقد وقف الباحثُ في حيرةٍ من أمرِهِ؛ فالموضوعُ شيقٌ، والمادةُ العلمية موجودةٌ، فالأفعالُ ماضيةٌ، ومضارعةٌ، والمسائلُ ثلاثٌ: موافقةٌ، ومخالفةٌ، ومسكوتٌ عنها، واثنانِ في ثلاثةٍ تعطي ستةً، وكذلك الأسماءِ، فيها مسائلُ موافقةٍ، ومخالفةٍ، ومسكوتٍ عنها، فأصبحَ مجموعُ المسائلِ (١٠٨) مسألةً وموضعًا.

ولكثرةِ المسائل عَمَدَ الباحثُ إلى اختيارِ قسمِ الأفعالِ، وتقعُ مواضعُ ذكرِ العامَّةِ فيه في (٣٢ مسألةً)، ثم بدأ بالفعلِ المضارعِ في بحثٍ مستقلٍ بعنوان: (لحن العامة في صياغة الفعل المستقبل "شرح الفصيح لابن ناقيا أنموذجًا")[١]، فكانت مسائلُ الموافقة ثلاثًا، ومسائلُ المخالفةِ والمسائلُ المسكوتُ عنها ثلاثًا.

ثم تبقّى للباحثِ الفعلُ الماضي في ستٍّ وعشرين مسألةً، سبْعَ عشرةَ منها مسائلُ المخالفةِ، وأربعُ منها مسائلُ الموافقةِ، وخمسٌ منها المسائلُ المسكوتُ عنها، فحذفَ مسائلَ الموافقةِ، والمسائلَ المسكوتَ عنها، واختارَ رأيَ ابنِ ناقيًا المخالفَ للعامَّةِ؛ لأنَّ محلّ الإشكال دائمًا هو المخالفةُ، فالإنسان يُسألُ لـمَ عارضَ هذا؟ وخالفَ ذاك؟

ثم رأى الباحثُ أنَّ ابنَ ناقيًا في اعتراضاتِه قدْ يصرِّحُ، وقد يومِئُ، فاختارَ أنْ يَقِفَ في تناولِه لمسائلِهِ عند لفظةِ (خَطَأ) دونَ غيرِها من الألفاظِ؛ إذ بهذه اللفظةِ يصرحُّ بما لا يدعُ مجالًا للشَّكِّ أنَّ الكلمةَ هذه عندَ العامَّةِ خطأٌ، ولحنٌ ظاهرٌ، وَتَرَكَ الباحثُ ما سواها من الألفاظِ التي تُوحي بالجوازِ، أو يسكتُ عنها بلا حُكْمٍ، مثلُ قولِهِ: «عجَزت أعجِزُ: بفتحِ الماضي وكسرِ المستقبل، قال الله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾[٢] والعامَّةُ تقولُ: "عجِزت" بالكسرِ، وإنما يُقَالُ ذلك في كِبَرِ العجيزةِ»[٣]

فهذا نصٌّ على مخالفةِ ابنِ ناقيًا العامةَ في كسرِ عينِ الفعلِ المضارعِ للفعلِ "عَجَزَ"، ولكنَّه لم يُصَرِّحْ، وإنما أوماً بأنَّ الكسرَ لا يُقالُ إلا في معنى كِبَرِ العجيزة.

وقالَ في موطنٍ آخرَ: «نطَح ينطِح: والعامَّةُ تفتحُ العينَ في مستقبلِهِ، والأفصحُ كسرُها»[٤]، فَكَأنَّ ابنَ ناقيًا _رحمه الله_ في هذا الحكمِ بفصاحةِ الكسرِ يجيزُ لغةَ العامَّةِ هنا؛ ولكنها مرجوحةٌ، ولو كانت عنده غيرَ صوابٍ، أو خاطئةً لصرَّح بذلك.

ومن هذا البابِ فقد حدَّد الباحثُ لفظةً صريحةً لرأيِ ابنِ ناقيًا وهي (خطأ)؛ إذ لا تَحْتَمِلُ غيرَه. فوجدَها في خمسةِ أبوابٍ من أبوابِ الأفعالِ العشرةِ، وهي:

١_ بابُ " فَعَلْتُ" بفتحِ العينِ.
٢_ بابُ " فَعِلْتُ" بكسرِ العينِ.
٣_ بابُ " فَعَلْتُ" بغيرِ ألفٍ.
٤_ بابُ " فُعِلَ" بضَمِّ الفاءِ.
٥_ بابُ ما يُهْمَزُ مِنَ الفعلِ.

أسبابُ اختيارِ الموضوعِ ومشكلاتُهُ:

---

(١) البحث مقبولٌ للنشر بتاريخ ١٤٤٥/٨/٩هـ، الموافق: ٢٠٢٤/٢/١٩م، في مجلة جامعة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية.

(٢) تمام الآية: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِيۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾[المائدة:٣١]

(٣) انظر: شرح الفصيح ٢١٦.

(٤) انظر: بشرح الفصيح ٢١٩.

١_ ما أسلوبُ ابنِ ناقيَّا في عرضِ المسائلِ، والخلافاتِ، واستشهاداتِه، وبسطِهِ المسائلَ؟ فهو من المتقدمّينَ في زمنِهِ، ولم تُطْبَعْ له مؤلفاتٌ كثيرةٌ؛ حتى نقفَ على أسلوبِهِ.
٢_ ما موقفُهُ ممَّن تقدَّمهُ من العلماءِ، وهل تأثَّرَ بهم؟ وهل تأثَّرَ به اللاحقون؟
٣_ هلْ تفرَّد بذكرِ هذا الرأيِ، سواءً أكان موافقًا، أم مخالفًا؟
٤_ هل ما حَكَمَ به على العامَّةِ صوابٌ يأخَذُ بِهِ، ويكون حجَّةً عليهم؟
ولعلَّ أهمَّ مشكلةٍ تبرزُ لنا، أو سنعاني منها قلَّةُ مؤلَّفاتِهِ المطبوعَةِ لدينا؛ إذ لا يوجدُ إلا هذا الكتابُ، وكتابُ (شرحُ الجُمان في تشبيهاتِ القرآنِ)، وكذلك قلةُ مَنْ أشارَ إليه من العلماءِ اللاحقين في كُتُبِهم حتى يكونَ أدعى لثباتِ الرأيِ وعزْوِهِ، ولو كانَ كتابُهُ هذا كافيًا.

أهدافُ الموضوعِ:
تتمثَّلُ أبرزُ أهدافِهِ في الإجابةِ عن أسبابِ الاختيار، وهي:
١_ الوقوفُ على أسلوبِ ابنِ ناقيَّا اللغويِّ، والنحويِّ، والصرفيِّ، والاستدلاليِّ؛ إذا شرحُه مليءٌ بمسائلِ هذه الفنون.
٢_ معرفةُ أثَرِ العلماءِ المتقدمين في آرائِهِ، ومدى استفادتِهِ منهم، واستقائِهِ لعلَلِهم كما هو حالُهُ مع ابنِ درستويه، وبيانُ أثرِهِ فيمَن جاء بعدَه في رأيِهِ؛ فإنَّ لكل عالمٍ طلابًا، ولا غروَ من استفادةِ طلَّابِهِ بمؤلَّفاتِهِ.
٣/٤_ جمعُ آرائِهِ المخالفةِ في الفعلِ الماضي، ودراستُها، وبيانُ مدى صحّتِها.

أَهميةُ الموضوعِ: تبرزُ أهميَّةُ الموضوعِ فيما يلي:
أوّلًا: أنَّ مسائلَ الاعتراضِ على العامَّةِ تندرجُ تحتَ (لحن العامة)، وهو بابٌ ذو خَطَرٍ شديد؛ إذ به يُحْكَمُ على لهجةِ قومٍ، أو فرقةٍ، أو طائفةٍ، وقد أُولِعَ العلماءُ في التَّأليفِ في لحنِ العامَّةِ، كالكسائيِّ، والفرَّاءِ، وأبي عبيدة، والمفضَّلِ بن سلمةَ، والزبيديِّ، وغيرِهم رحمهم الله.
ثانيًا: أنَّ ما بُحِث في قسمِ الفعلِ المضارعِ ليس كافيًا للحُكمِ بصورةٍ كاملةٍ على منهجِ ابنِ ناقيَّا، أو فكرِه، أو رأيِه في العامَّةِ، فمسائلُه قليلةٌ، والقليلُ لا يفي بالغرضِ، فجاءَ هذا البحثُ متمِّمًا للأولِ.
ثالثًا: يتناولُ البحثُ فكرَ ابنِ ناقيَّا اللغويَّ، ولم يتطرقْ لفكرِهِ النحويِّ، أو الصرفيِّ، ومَن نظر في كتابِهِ سيجدُه مليئًا بهذه الفنونِ، وعلى كلٍّ فالبحثُ يمثلُ البدايةَ الفعليةَ لدراسةِ ابنِ ناقيَّا؛ لأنَّه أشملُ، وأوسعُ من السَّابق.
رابعًا: تيسيرُ البحثِ في آرائِهِ لمن يريدُ الوقوفَ على مزيدٍ من أحكامِهِ، وآرائِهِ، فالكتابُ بين المتوسطِ والطويلِ، ويضمُّ أبوابًا كثيرةً غيرَ الأفعالِ، ويضمُّ مسائلَ أخرى في الأفعالِ لا تدخلُ ضِمْنَ بحثِنا، فمادّتُهُ دسمةٌ، وتحتاجُ إلى باحثين للكشفِ عنه.
منهجُ البحثِ: اعتمدَ الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ؛ فيذكرُ عنوانَ المسألةِ، ثم يعرِضُ نصَّ ابنِ ناقيَّا، ثم يوجِزُ بيانَ المسألةِ ويصِفُها، ثم يبدأُ في مناقشتِها، وذكرِ أحكامِها التي قيلت فيها، ويجمعُ اللغات الواردة فيها ناسبًا كلَّ لغةٍ لأصحابِها قدرَ ما أمكنَه، مع ذكرِه حكمَ كلِّ لغةٍ، ويحدِّدُ اللغةَ المنسوبةَ للعامَّةِ مع ما قيل فيها من أحكامٍ، وفي نهايةِ المسألةِ يذكرُ رأيَه مرجِّحًا ما يَرَاهُ.
فخلصَ البحثُ إلى ترجمةٍ موجزةٍ مقتضبةٍ جِدًّا؛ لتقدُّمِها في البحثِ الأوَّلِ، فلا حاجةَ إلى إعادتِها برُمَّتِها، وإلى مبحثٍ يشملُ مسائلَ الاعتراضِ في الأفعالِ الماضيةِ، والمبحثُ يَضُمُّ أبوابًا:
البابُ الأولُ: بابُ "فَعَلْتُ" بِفَتْحِ العَينِ، وَفِيهِ: أربعُ مسائِلَ.

البابُ الثَّاني: بابُ "فَعِلْتُ" بِكَسْرِ العَينِ. وَفِيهِ: مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ.
البابُ الثَّالثُ: بابُ "فَعَلْتُ" بِغَيْرِ أَلِفٍ. وَفِيهِ: خَمْسُ مَسَائِلَ.
البابُ الرَّابعُ: بابُ "فُعِلَ" بضم الفاء. وَفِيهِ: مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ.
البابُ الخَامسُ: بَابُ مَا يُهْمَزُ مِنَ الفِعْلِ. وَفِيهِ: مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ.

أوَّلًا: التعريفُ بالمؤلِّفِ[١]:

هو أبو القاسمِ عبدُ الله بنُ محمدِ بنِ الحسينِ بنِ نَاقيَّا بنِ داودَ بنِ محمدِ بنِ يعقوبَ، الحنفيّ، البغداديّ، الأديبُ، الشاعرُ، اللغويُّ. وقِيلَ: اسمُهُ: عبدُالباقي.

وَيُلقَّبُ بـ(ابنِ نَاقِيَّا) بِنُونٍ بعدَ أَلِفِها قافٌ مكسورةٌ، ثمّ تحتيَّةٌ مفتوحةٌ بعدَها ألفٌ.

وُلِدَ في شهرِ ذي القعدةِ من سنةِ عشرٍ وأربعمائة، وله مؤلفاتٌ منها: شرحُ الفصيحِ، وتُوُفِّيَ ليلةَ الأحدِ رابعَ محرَّم سنةَ خمسٍ وثمانين وأربعمائة ببغدادَ، ودُفِنَ في مقابرِ باب الشَّامِ.

ثانيًا: المبحث: ويشمل مسائل الاعتراض، وفيه خمسة أبواب:

الباب الأول: باب فعَلتُ بفتح العين: وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: ضم عين الفعلين الماضيين "فسُد وصلُح" عند العامة.

قال ابن ناقيا: «(فَسَدَ الشيءُ): والعامة تقول: "فسُد، وصلُح" بضم العين من الماضي، وهو خطأ، والصَّواب: الفتح فيهما»[٢]

المناقشة: تعددت آراء العلماء حول هذه اللفظة:

الأول: تخطئة ضم عين الفعلين الماضيين "فسَد، وصلَح"، وهو رأي الكسائي في كتابه "ما تلحن فيه العامة"، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن الجبان، والصفدي[٣].

وعلَّل ابن درستويه تخطئتهم العوام في ضم عين الفعل الماضي "فسُد، وصلُح"، بأنه لو كان صوابًا؛ لجاء اسم الفاعل منهما على فعيل، مثل: فسيد وصليح، مثل: ظريف وكريم، ولم يقل: صالح وفاسد[٤].

وذلك أنَّ اسم الفاعل يُصَاغُ من مضموم العين على فعيل قياسا، كـ "جمُل فهو جميل"، و"شرُف فهو شريف"[٥]، ولم يسمع ابن درستويه مجيء الفعلين على فعيل.

الثاني: أنَّ الضَّمَّ في الفعلين لغةٌ كالفتح:

---

(١) انظر ترجمته كاملة وافية في بحثنا: "لحن العامة في صياغة الفعل المستقبل (شرح الفصيح لابن ناقيا أنموذجا)"، وهو بحثٌ مقبول للنشر في مجلة جامعة الحدود الشمالية بالسعودية بتاريخ ١٤٤٥/٨/٩هـ، الموافق ٢٠٢٤/٢/١٩م. وللاستزادة انظر في: شرحه للفصيح ٢٠٣، والجمان في تشبيهات القرآن ٤٣، والمنتظم لابن الجوزي ٣٠٧/١٦.

(٢) انظر: شرح الفصيح ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٣) على الترتيب: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٣٧، وما تلحن فيه العامة للمفضل ١٣١، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٤٣ وشرح الفصيح لابن الجبان ٩٩، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي ٤٠٦.

(٤) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٤١، ٤٢.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل على ابن مالك ٢: ١٢٠.

أ: لكن الفتح أفصح، وهو رأي ابن السكيت(١)، وأنشد عن الفراء لبعض الأعراب:

خُـــذَا حَـــذَرًا يـــا خُلَّتِـــي فَـــإِنَّنِي رَأَيْتُ جِرَانَ العَودِ قَدْ كَانَ يَصْلُحُ(٢)

ومثله ابن مكي الصقلي، وابن الطيب الفاسي(٣).

ب: لكن الفتح أجود، والضم لغة ضعيفة وهو رأي ابن قتيبة(٤).

ج: لكن الفتح أكثر، والضم لغة قليلة وهو رأي الصاحب ابن عباد(٥).

د: الفتح هي اللغة المشهورة والمتعارف عليها وهو رأي الزبيدي(٦).

الثالث: أنَّ الضَّمَّ في أحدِ الفعلين لغةٌ:

أ: في "فسُد" خاصة، وهو رأي أبي البقاء العكبري، وحكاها عن أبي زيد، والكسائي(٧).

ب: في "صلُح" خاصة، وهو رأي ابن دريد(٨)، وحكاها الفراء عن أصحابه(٩).

الرابع: ذُكِرَت اللغتان دون حكمٍ:

أ: "فسَد وفسُد" عند ابنِ دريد، والجوهري، وابن القطاع، والزمخشري، وابن هشام اللخمي، وابن الجوزي، والرازي، واللبلي، والبعلي الحنفي(١٠)، ونُقِلَ عن صاحب الواعي

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ١٨٩. وفي موطن آخر لم يذكر أن الضم لغة ص ١١٠. وانظر في: المخصص لابن سيده، ٣: ٣٧٩، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي ١: ٣٢، ٣٤.

(٢) من الطويل، لجران العود، انظر: ديوان جران العود برواية أبي سعيد السكري ٩، وفي: المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم للعكبري ٤٣٢. والشاهد في ضم عين الفعل المضارع.

(٣) انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ١٩٢، وشرح نظم الفصيح المسمى موطئة الفصيح لموطئة الفصيح من أوله إلى باب فُعِل بضم الفاء لابن الطيب ١٣٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٣٥٩.

(٥) انظر: المحيط في اللغة (فسد) ٨: ٢٨٨.

(٦) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (فسد) ٨: ٤٩٦.

(٧) انظر: المشوف المعلم ٦٠٢.

(٨) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (صلح) ١: ٥٤٢، ونُقِلَ عنه قوله: (وليس "صلُح" بثبت)، وانظر: "المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده (صلح) ٣: ١٠٩، والمخصص لابن سيده ٣: ٣٧٩، ولسان العرب لابن منظور (صلح) ٨: ٢٦٧، وتاج العروس للزبيدي (صلح) ٦: ٥٤٨.

(٩) انظر: للصحاح للجوهري (صلح) ١: ٣٨٣، والمشوف المعلم للعكبري ٤٣٢، وتاج العروس للزبيدي (صلح) ٦: ٥٤٨.

(١٠) انظر على الترتيب: جمهرة اللغة لابن دريد (فعَل فعُل) ٣: ١٢٤٩، والصحاح للجوهري (فسد) ٢: ٥١٩، والأفعال لابن القطاع ٢: ٤٥٩، وشرح الفصيح للزمخشري ١: ١٥، وشرح الفصيح للخمي ٥٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٤٥، ومختار الصحاح للرازي (فسد) ٢٣٩، ولباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي ١: ٦، وزوائد ثلاثيات الأفعال لابن مالك للبعلي١٣١، والبعلي اللغوي وكتاباه شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد للبعلي ١٥٧.

عبدالحق بن عبدالله الإشبيلي، وعن كراع النمل[١].

ب: "صلَح وصلُح" عند السرقسطي، وصاحب الواعي واللبليُّ وابن سيده[٢].

وذكر ابن الجوزي لغتين أخريين للعوام في "فسد" وهما: ضم الفاء وكسر السين " فُسِدَ"، وعلى وزن انفعل "انفسد" [٣].

وزاد كراع النمل لغة رابعة وهي "فَسِد" بفتح الفاء وكسر السين[٤]، ونُسِبت إلى قطرب[٥].

والذي يُرَى أنَّ "صلُح الشيءُ"، و "فَسُدَ الشيءُ" بالضم فصيحتان:

أولًا: لورودهما عن العرب، وقد حكاها اللغويون، فمنهم من جعلها لغة، ومنهم من لم يحكم عليها بشيء، وفي هذا دليل على جواز قبولها، فقد جاءت المعاجم شاهدة على ذلك، قال في لسان العرب: «فَسَد يَفْسُد ويَفْسِد وفَسُد فسادًا»، وفي القاموس: «فَسَد كَنَصَر وعَقَد وكَرُمَ ...»[٦].

ثانيًا: ما حكاه ابنُ خالويه بقوله: «ليس في كلام العرب: "فعُل" وهو فاعل إلا حرفان: فرُه الحمارُ فهو فاره، وعقُرت المرأة فهي عاقر، فأما طهُر فهو طاهر، وحمُض فهو حامض، ومثُل فهو ماثل بخلاف ذلك، يقال: حمَض أيضا، وطهَر، ومثَل»[٧].

يقصد بذلك أن "طهر، وحمض، ومثل" تدخل في باب تداخل اللغات، فليس محصورة في مضموم العين، وأما "فرُه، وعقُرت" فمختصتان بلغة الضم، والحقيقة قد ورد الفتح فيهما "فرَه وعقَر"، فتكون كذلك من باب تداخل اللغات، قال الفيومي في صياغة اسم الفاعل من فعُل وفعِل: «... فريق يمنع مجيئه من فعُل بالضم على فاعل ألبتة ويقول ما ورد من ذلك فهو في الأصل من لغة أخرى فيكون على تداخل اللغتين وربما هجرت تلك اللغة واستعمل اسم الفاعل منها على اللغة الأخرى نحو: طَهُرت المرأة فهي طاهر، وفَرُه الدابة فهي فاره،

---

(١) انظر: تحفة المجد الصريح للبلي ١: ٣٢.

(٢) انظر: الأفعال للسرقسطي، ٣: ٣٩٠، ٣٩١، وتحفة المجد للبلي ١: ٣٤، والمحكم لابن سيده (صلح) ٣: ١٠٩.

(٣) انظر اللغتين في: تقويم اللسان لابن الجوزي ١٤٥، وانظر "فُسِدَ" في: تصحيح التصحيف للصفدي ٤٠٦، وانظر: "انفسد" في: الصحاح للجوهري (فسد) ٢: ٥١٩، شرح الفصيح للزمخشري ١: ١٥، ومختار الصحاح للرازي (فسد) ٢٣٩، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (فسد) ٣٩١، وتاج العروس للزبيدي (فسد) ٨: ٤٩٦، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ١٣٢.

(٤) نقلها عنه اللبلي في تحفة المجد ٣٣، ولم أعثر حتى الآن على الجزء الثاني من كتاب المجرد لكراع النمل، وانظر: لباب تحفة المجد للبلي ١: ٧، والبعلي اللغوي وكتاباه للبعلي ١٥٧.

(٥) انظر: زوائد ثلاثيات الأفعال لابن مالك للبعلي ١٣١.

(٦) انظر: تحفة المجد الصريح للبلي ١: ٣٢، ولسان العرب لابن منظور (فسد) ١١: ١٨٠، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (فسد) ٣٩١، وانظر: جمهرة اللغة، والصحاح، ومختار الصحاح في حاشية الصفحة المتقدمة.

(٧) انظر: ليس في كلام العرب ١٢٠.

واللغة الأخرى طَهَرت بالفتح وفرَه بالفتح أيضا كذلك ما أشبهه»[١].

وقد جاء الخلاف عن العرب في قياس اسم الفاعل من الفعل مضموم العين على "فاعل"، فقالوا: فرُه فهو فاره، على مذاهب، وهذا يدل على جواز مجيئه من فاعل ولو كان قليلا[٢].

كما قال ابن مالك في ألفيته في باب «أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها»[٣]:

وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وعلى ذلك يدخل في باب تداخل اللغات فتكون "فسد وصلح" مثل: (طهُر وطهَر، وحمُض وحمَض، ومثُل ومثَل).

٣_ إنكار ابن درستويه مجيئهما على "فعيل": (فسيد وصليح)، ليس بحق؛ إذ نُقِل عن أهل اللغة مجيئُهما؛ فقد حكاها ابن الأعرابي في نوادره، ونقلها اللبليُّ عنه من خط الآمدي أنه يقال: فاسد وفسيد، وصالح وصليح.[٤]

قال كراع النمل: «وَمِمَّا جَاءَ عَلَى فَاعِلٍ وفَعِيلٍ، يقال: صَالِحٌ وصَلِيحٌ، وفَاسِدٌ وفَسِيدٌ»[٥].

وعلى ذلك فاسم الفاعل "فسيد وصليح" من الفعل الماضي مضموم العين "فسُد وصلُح". والله أعلم.

المسألة الثانية: بناء الفعل " رَعَفَ " للمجهول.

قال ابن ناقيا: «(رَعَفْتُ أرعُفُ): والاسم على فُعَالٍ؛ لأنه من الأدواء، وفعل الرعاف للدم، ومعنى رَعَفَ: تقدم وانبعث... والعامة تقول: رُعِفَ، وهو خطأ؛ لأن الفعل غير متعدٍ، فلا يكون منه ما لم يسم فاعله»[٦]

المناقشة: في عين الفعل الماضي "رعف" المبني للمعلوم ثلاث لغات[٧]: "رَعَف"

---

(١) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ٦٩٠.

(٢) نفسه.

(٣) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة "الخلاصة في النحو ١٢٦.

(٤) انظر: تحفة المجد الصريح ١: ٣٤، وفي: لسان العرب لابن منظور (صلح) ٨: ٢٦٤، (فسد) ١١: ١٨٠، وتاج العروس للزبيدي (صلح) ٦: ٥٤٨.

(٥) انظر: المنتخب من غريب كلام العرب" ٢: ٥٢٨، وانظر: الصحاح للجوهري (فسد) ٢: ٥١٩، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٧، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (فسد) ٣٩١.

(٦) انظر: شرح الفصيح ٢١١.

(٧) انظر اللغات الثلاث في: الصحاح للجوهري (رعف) ٤: ١٣٦٥، والتعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه للوقشي ١: ٨٠، ٨١، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (رعف) ٢: ٨٦، والمخصص لابن سيده ٢: ٤٨٢، وتثقيف اللسان لابن مكي ٢١٤، والمثلث لابن السيد البطليوسي ٢: ٣٠، وإكمال الإعلام لابن مالك ١: ٢٣، وتحفة المجد الصريح للبلي ١: ٤٧، ٤٨، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٩، والمثلث ذو المعنى الواحد للبعلي ٤٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ٢٨٥، ولسان العرب لابن منظور (رعف) ٦: ١٧٦، ١٧٧، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والأحاديث الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن ٤: ١٠٩، والنجم الوهاج في شرح المنهاج للدميري ٢: ٤٢٦،

بفتح العين، و"رعُف" بضم العين، و"رعِف" بكسر العين.

الأولى: لغة الفتح "رَعَف": أجمع اللغويون عليها، واقتصر عليها ابن التَّيَّاني في كتاب الموعَب في اللغة، والقزَّاز في معجمه الجامع.

الثانية: لغة الضم "رَعُفَ": فقد اختلفت آراء العلماء حولها:

أ_ لغة صائبة: وهو رأي ابن مكي الصقلي.

ب_ لغة الفتح أجود منها: وهو رأي ابن قتيبة والزمخشري في شرح الفصيح، واللبلي.

ج_ هي لغة: وهو رأي الخليل، وابن السكيت، وابن القوطية إذا أُسندت للدم لا للشخص، وابن القطاع إذا أُسندت للدم لا للشخص، والعكبري، والصفدي، والفيومي.

د: هي لغة ضعيفة: وهو رأي الجوهري، والزمخشري في الفائق، والصغاني، وأبو موسى الأصفهاني، والدميري الشافعي، وشمس الدين محمد الشافعي، وابن الطيب الفاسي.

هـ_ هي لغة فاسدة: وهو رأي ابن الجبان.

و_ مجهولة: سُئِل عنها الأصمعيُّ فلم يعرفْها.

ز_ النهي عن استعمالها: وهو رأي المفضل بن سلمة.

ح_ بعضهم ذكرها ولم يحكم عليها.

وقد قيل إنَّ هذه اللفظة "رَعُف" كانت سببا في طلب سيبويه العربية، وانصرافه عن الحديث والتفسير، إذ حكى الصُّولِيّ: «أَنَّ سِيبَوَيه شَكا حَمَّادَ بن سَلَمة إلى الخَلِيل، قال: سَأَلتُه عن حديث هِشامٍ عن أبيه في رَجُل رَعُف في صَلاتِه - يعنى بضَمّ العَيْنِ - فانْتهرَنِى وقال: إنَّما هو بفَتْح العَيْن. فقال الخَلِيل: صَدقَ أَتلقَى أبا سَلَمة بمِثْل هذا. فانصرف إلى الخليل ولزمه»[1].

ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين للإمام النووي للشربيني ١: ٤٠٤، وتاج العروس للزبيدي (رعف) ٢٣: ٣٥١، وانظر لغتي الفتح والضم في: الغريب المصنف لأبي عبيد ٢: ٦٠٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت ١٨٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣٥٨، ٤٠٩، وما تلحن فيه العامة للمفضل ١٣٢، وتهذيب اللغة للأزهري (رعف) ٢: ٣٤٨، والمنتخب لكراع النمل، ٢: ٥٥٤، والأفعال لابن القوطية ٢: ٧٧٢، والأفعال للسرقسطي ٣: ٨٧، وشرح الفصيح لابن الجبان ١٠٠، والأفعال لابن القطاع ٢: ٤٠، وشرح الفصيح للزمخشري ١: ١٨، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢: ٤٢٢، وشرح الفصيح للخمي ٥١، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للأصفهاني ١: ٧٧٥، والمشوف المعلم للعكبري ٣٠٢، والمصباح المنير للفيومي (رعف) ٢٣٠، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (رعف) ١٠٥١، وابن الطيب، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ١٤٢، وانظر لغتي الفتح والكسر في: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (رعف) ٢: ٢٣٥.

(١) انظر القصة باختلاف في ألفاظها، لغة "رَعُفَ" في: طبقات النحويين واللغويين ٦٦، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للتنوخي ٩٣، والتعليق على الموطأ للوقشي ١: ٨١، ومشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السيد ٦٢، وإنباه الرواة للقفطي ٢: ٣٥٢، وتحفة المجد للبلي ١: ٤٩، ٥٠، والمجموع المغيث للأصفهاني ١: ٧٧٥، والبدر المنير لابن الملقن ٤: ١٠٩، والنجم الوهاج للدميري ٢: ٤٢٦، ومغني المحتاج للشربيني ١: ٤٠٤، ولغة " رُعِفَ " في: معجم الأدباء لياقوت ٣: ١١٩٩، وإنباه الرواة للقفطي ١: ٣٣٠.

الثالثة: لغة الكسر "رَعِف": فقد تعددت أحكام العلماء عليها:

أ_ أضعف اللغات: وهو رأي المطرز في شرح الفصيح، واللبلي، والدميري الشافعي، وشمس الدين محمد الشافعي.

ب_ من أغلاط أهل الفقه: وهو قول ابن مكي الصقلي.

ج_ حكاها ابن سيده عن أبي عبيد بلا حكم.

وممَّن ذكر لغتي الفتح والضم بلا حكم: أبو عُبيد عن الأصمعي، وأبو عبيدة عن ثابت بن أبي ثابت في كتابه اللحن، وابن قتيبة، وكراع النمل، وابن هشام اللخمي، وعياض السبتي في مشارق الأنوار، والمطرز في شرح الفصيح، وقاسم بن ثابت السرقسطي في كتابه الدلائل.

وأما بناء الفعل "رعف" للمبني للمجهول فحُكِمَ عليها:

١_ بأنها لغة عامية فاسدة ملحونة: وهو رأيُ ابن درستويه، وابن الجبان، وهشام الوقشي، والبطليوسي، والزمخشري، وأبي موسى الأصفهاني(١)، وسُئِل عنها الأصمعيُّ فلم يعرفْها(٢)، وأنكرها الحسن البصري كما في الشاهد الآتي.

قال ابن بري: «ويقولَ بَعْضُهُم: إذا " رُعِف" في الصلاةِ، بضَمِّ الراءِ. وصوابُهُ: رَعَف، بفتحِ الراءِ»(٣)

وعلَّل المنع ابنُ درستويه بقوله: «لأن العامة تقول: رُعِفتُ، بضم الراء وكسر العين، على مثال الفعل الذي لا يسمى فاعله، وهو خطأ؛ لأن هذا فعل لا يتعدى، فلا يجيء منه ما لميسم فاعله، ولا يكون له مفعول، كما لا يكون ذلك في: جلس وقعد، أن يقال: جُلست ولا قُعدت، ولكن يجوز أن يقال: رُعِف في المكان، كما يقال: جُلس اليوم، وقُعِد في المكان، فيضمر المصدر بدل المفعول، ولا يقال: زيد قد رُعِف، على أن يرجع إلى زيد ما يضمر في "رُعِف"»(٤).

٢_ بأنها جائزة، قال المجد: «رَعَف: كنَصَرَ، ومَنَعَ، وكَرُمَ، وعُنِيَ، وسَمِعَ»(٥)، وقال في الغرر المثلثة، قال: «رعف: مثلثة العين، ورُعِفَ كعُنِيَ وزُهِيَ»(٦)

وقد جاء شاهدٌ لمجيء الفعل مبنيًّا للمفعول مرفوضٌ عند العلماء في حديث الحسن «أنه قال له البَتِّيُّ: ما تقول في رجل رُعِفَ في الصلاة؟ فقال الحسن: إن هذا يعرِّب الناس، وهو يقول رُعِفَ!»(٧) أَيْ يُعَلِّمهم عثمان البتي العَرَبِيَّة ويَلْحَن. وروي أنه قال له: «لعلك

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٣، وشرح الفصيح لابن الجبان ١٠٠، والتعليق على الموطأ للوقشي ١: ٨١، ومشكلات الموطأ لابن السيد ٦٢، والفائق للزمخشري ٢: ٤٢٢، والمجموع المغيث للأصفهاني ١: ٧٧٥.

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (رعف) ٢: ٣٤٩، والفائق للزمخشري ٢: ٤٢٢، وتاج العروس للزبيدي (رعف) ٢٣: ٣٥١.

(٣) انظر: غلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري ٢١.

(٤) انظر: شرح الفصيح ٤٣.

(٥) انظر: القاموس المحيط (رعف) ١٠٥١.

(٦) انظر: الغرر المثلثة والدرر المبثثة ٢٩٢.

(٧) انظر: تحفة المجد للبلي ١: ٤٨، ٤٩، والمجموع المغيث للأصفهاني ٢: ٤٢٠، والنهاية لابن الأثير (رعف) ٢: ٢٣٥، وتاج العروس للزبيدي (عرب) ٣: ٣٤٠.

تريد: رَعَفَ»[١]

وجاءت الرواية عن الرياشي أن رجلًا قال للحسن قد رُعِف فلان. فقال له: أكَسْبُ الدوانيق شغلك أن تتعلم: قد رَعَف فلان؟[٢]

وخلاصة القول إنها لغة عامية ملحونة لإنكار عدد من العلماء الثقات، ولأن الفعل اللازم لا يُبْنَى للمجهول إلا بإقامة المصدر المختص، أو الظرف، والجار المختصين مكان الفاعل، وقول العامة: "رُعِفْتُ"، و"رُعِفَ هو" لا يستقيم. والله أعلم

المسألة الثالثة: كسر عين الماضي من الفعل: (عثر).

قال ابن ناقيا: «عَثَرت أعثُر: ... والعامة تقول: عَثِرت أعثَرُ، بكسر الماضي وفتح المستقبل، وهو خطأ»[٣]

المناقشة: لعين الفعل الماضي (عثر) ثلاث لغات[٤]:

الأولى: فتح العين "عثَر": وهي أفصحُهُن، ذكره ثعلب، وجمهرة اللغويين.

الثانية: كسر العين "عثِر": وتعددت آراء العلماء حولها، فقيل:

أ_ هي لغة العامة: عند ابن الجوزي.

ب_ خطأ: عند ابن ناقيا.

ج_ أفصح من لغة الضم: عند ابن الطيب.

د_ محكية بلا حكم: حكاها ابن سيده وابن منظور والزبيدي عن اللحياني[٥]، وذكرها اللبلي، والبعلي، والفيروزآبادي.

الثالثة: ضم العين "عثُر"، وتعددت آراء العلماء حولها، فقيل:

---

(١) انظر: الفائق للزمخشري ٢: ٤٢١، ٤٢٢.

(٢) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيا ٢١١، ٢١٢.

(٣) انظر: شرح الفصيح ٢١٣.

(٤) انظر اللغات الثلاث في: تحفة المجد للبلي ١: ٥١، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٩، المثلث ذو المعنى الواحد للبعلي ٤٦، ولسان العرب لابن منظور (عثر) ١٠: ٣٣، والغرر المثلثة للفيروزآبادي ٣٠٤، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (عثر) ٥٦٠، وتاج العروس للزبيدي (عثر) ١٢: ٥٢٤، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب"، ١٥٠، والبعلي اللغوي وكتاباه للبعلي ١٥٥، وانظر لغتي الفتح والضم في: ما تلحن فيه العامة للمفضل ١٣٥، وتصحيح الفصيح لابن درستويه، ٤٤، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ٣٣٩، وشرح الفصيح للزمخشري ١٩، وانظر لغتي الفتح والكسر في: شرح الفصيح لابن ناقيا ٢١٣، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٣٦، وانظر لغة الفتح فقط في: العين للخليل (عثر) ٢: ١٠٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ١٩١، والفصيح لثعلب ٤٥، وإسفار الفصيح للهروي ٣٢٨، وشرح الفصيح لابن الجبان ١٠٠، وشرح الفصيح للمروزقي ١٣، وتثقيف اللسان لابن مكي ١١٣، وشرح الفصيح للخمي ٥١، والمصباح المنير للفيومي (عثر) ٣٩٣.

(٥) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (عثر) ٢: ٦٣، وتحفة المجد للبلي ١: ٥١، والمثلث للبعلي ٤٦، ولسان العرب لابن منظور (عثر) ٩: ٣٣، وتاج العروس للزبيدي (عثر) ١٢: ٥٢٤، والبعلي اللغوي وكتاباه للبعلي ١٥٥.

أ_ هي لغة العامة: عند ابن قتيبة.
ب_ خطأ: عند المفضل بن سلمة، وابن درستويه، والزمخشري.
ج_ محكية بلا حكم: حكاها المطرز في شرحه عن ثعلب(١)، ونقلها اللبلي، والبعلي، والفيروزآبادي.

والعلة: أن اسم الفاعل من عثر: عاثر، فإن كثر من الفعل قيل له: عثور، على فعول، ولا يقال منه: عثير(٢).

أي: أن اسم الفاعل الذي سمع فيها (عاثر) فهو دليل على أن "عثَر" بفتح العين؛ لأن اسم فاعلها يكون على وزن فاعل، ولو كانت عينه مضمومة "عثُر"، لجاء فاعلها على "عثير"؛ لأن اسم الفاعل من مضموم العين يكون على "فعيل، وفعِل، وأفعل بقلة"(٣).

وقد سبق الرَّدُّ على تعليل ابن درستويه عند الحديث عن "فسد"؛ إذ سُمِع: فسيد وصليح، وبالقياس: عليهما: عثير.

وخلاصة القول إن "عثر" بلغاته الثلاث فصيح، وتختلف درجات الفصاحة فيها حسب الاستعمال، الفتح فالكسر فالضم، وتخطئة ابن ناقيا للعوام في لغة الكسر ليست في محلها؛ إذ حكاها أكثرُ من عالم عن الثقات، ووردت في لسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، وغيرها.

قال اللبلي: «وفي مستقبل "عثِر" بكسر الثاء إن صحت: يعثَر بالفتح على القياس»(٤) والله أعلم.

المسألة الرابعة: كسر عين الفعل الماضي (سبح).

قال ابن ناقيا: «سَبَحتُ أسبَحُ: والعامة تكسر الماضي، وهو خطأ»(٥).

المناقشة: لعين الفعل الماضي "سبح" لغتان:

الأولى: فتح عين الفعل "سبَح": وهي اللغة الفصحى كما في الفصيح لثعلب(٦).

الثانية: كسر عين الفعل "سبِح": فقيل فيها:

أ_ لغة العامة وهي خطأ: عند المفضلِ بن سلمة، وابن ناقيا، وابن درستويه، والصفديّ(٧).

ب_ لغة العامة وهي ضعيفة: عند المطرز(٨).

ج_ لغة العامة ولم يُحْكَمْ عليها: عند ابن السكيت، وابن قتيبة، وابن الجوزي(١).

---

(١) انظر: تحفة المجد للبلي ١: ٥١، والمثلث للبعلي ٤٦، والغرر المثلثة للفيروزآبادي ٣٠٤، والبعلي اللغوي وكتاباه للبعلي ١٥٥.

(٢) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٤.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٢: ١٢٠.

(٤) انظر: تحفة المجد للبلي، ٥١، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ١٠.

(٥) انظر: شرح الفصيح ٢٢٢.

(٦) انظر: الفصيح، ٤٧، وفي: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٣٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت، ١٨٨، وإسفار الفصيح للهروي ٣٣٩.

(٧) انظر: ما تلحن فيه العامة للمفضل ١٣١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٥١، وتصحيح التصحيف للصفدي ٣٠٦.

(٨) انظر: تحفة المجد للبلي ١٠٨.

د_ ذُكِرت بلا حكمٍ ولا إسنادٍ للعامة: عند مكيٍّ، وأبي جعفرٍ اللبليّ[٢].

وعلَّل ابن درستويه التخطئة بقوله: «سبَحت: ... وإنما ذكره العامة تقول فيه: سبحت بكسر الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فاعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجيء بفتح الثاني»[٣].

ويقصد أن اسم الفاعل من الفعل "سبح" لا يكون إلا على سابح، وهذا الشأن في كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مفتوح العين أن يأتي فاعله على وزن فاعل، فإن كان مكسور العين وهو لازم فلا يأتي اسم فاعله على وزن فاعل إلا سماعًا، نحو: أمِن فهو آمن، وسلِم فهو سالم[٤]، ولم يُسمعْ في "سبح سابح" . وقياس مصدر "فعِل" اللازم أن يكون على "فعِل"، أو "فعْلان"، أو "أفعل" .

وأن مصدر الفعل (سبَح) هو (سَبْحٌ) على وزن (فعْل) بسكون العين؛ لأنه عين الفعل مفتوحة، ولا يكون على (فَعَل) بفتح الثاني وهو العين؛ إذ ما كان على وزن (فعَل) فهو ثلاثي مكسور العين، نحو: (فرِح فرَحا)[٥].

ولما لم تُثبِتْ كتب اللغة للفعل "سبح" اسم فاعل بغير ألف، ومصدرًا مفتوح الفاء والعين حُكِمَ بخطأ هذه اللغة.

ورُدَّ عليه بأنَّه لو كان كذلك فلا يوجد للفعل "سبح" إلا لغة واحدة، وهي فتح العين، والصواب: أن للفعل لغتان، إحداهما فصيحة وهي بفتح العين، والأخرى ضعيفة وهي بكسرها، نُقِل ذلك عن المطرز[٦]، فلم يذكرها ثعلب لعدم فصاحتها؛ حتى يسير على شرطه في كتابه.

ويُرى صحتُّها ولكن بتفاوت في درجات الفصاحة، ولا نسلم بتخطئها بالكلية؛ إذ النقل عن العلماء الثقات كافٍ لقبولها، فيجري الحكمُ فيها كما جرى في مسألة "عثِر".

الباب الثاني: باب فعِلت بكسر العين

مسألة واحدة: فتح عين الماضي (قضَمت الدابة)

قال ابن ناقيا: «قضِمت الدابة شعيرَها: بكسر الضَّاد، وهو عين الفعل، وهذا الحرف المكسور في الماضي ينفتح في المستقبل، إلا أن يدركه الادِّغام، فتذهب الفتحة، وكذلك الماضي إن أدركه الادِّغام ذهبت كسرته، نحو: شلَّت يده، والأصل: شلِلت؛ لأنك إذا أسندته إلى المخاطب ظهر لك الحرف، فتعلم أنه مكسور أو مفتوح ... والعامة تقول: "قَضَمت الدابة" وهو خطأ، إنما يقال: قَضَمَ الرجلُ الدابةَ شعيرَها، فيتعدى الفعل إلى مفعولين»[٧]

المناقشة: قول ابن ناقيا: "يتعدى لمفعولين": فقد جعل "قضَم" مفتوح العين من أفعال المنح التي تنصب مفعولين، نحو: أعطى وأطعم وألبس. فكأنه يجيز فتح العين بشرط تعديها لمفعولين، وإن لم تتعد إلا إلى مفعول واحد فهي بالكسر لا غير.

---

(١) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٨٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣٣٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١١٩.

(٢) انظر: تحفة المجد للبلي ١٠٩، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٢٢.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح ٥١.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ٢: ١١٩، ١٢٠، ١٢١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ٢: ١٠٨.

(٦) انظر: تحفة المجد للبلي ١٠٨.

(٧) انظر: شرح الفصيح ٢٢٧.

قال ابن درستويه: «وإنما ذكر هذا لأن العامة تقول: قَضَمَتِ الدابةُ شعيرَها، تقضِم، بفتح الثاني من الماضي، وكسره من المستقبل، وهو خطأ، إنما ذلك فِعْلُ المُطْعِمُ للدَّابة، وهو متعدٍ إلى مفعولين، يقال: قَضَمتها شعيرَها أقْضِمُها إياه، بفتح الماضي وكسر المستقبل. واسم الشعير: القضيم. والعامة تقول: أقضمتُها، بالألف، وهو خطأ. فأما فِعْلُ الدابة، فالصواب فيه: قَضِمَتْ تَقْضَمُ، بكسر الماضي، وفتح المستقبل. وقد مضى قياس ذلك وعلته»(١)

ولعين الفعل الماضي (قضم) فيه لغتان:

الأولى: كسر عين الفعل "قضِم": وهي اللغة الفصيحة، ذكرها ثعلبُ، وجمهور العلماء(٢).

الثانية: فتح عين الفعل "قضَم" ، وحُكِمَ عليها بأنها:

أ_ لغة العامة وهي خطأ: عند أبي طالب المفضل بن سلمة، وابن ناقيا وابن درستويه إن كانت متعدية لواحد، وابن سيده(٣).

ب_ لغة العامة بلا حكمٍ: عند ابن قتيبة، وابن الجوزي(٤).

ج_ لغة جائزة: عند الفيومي، حيث قال: «قَضَمَتْ الدَّابَّةُ الشَّعِيرَ تَقْضِمُهُ مِنْ بَابِ تَعِبَ كَسَرَتْهُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ وَقَضَمْتُ قَضْمًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ لُغَةٌ وَمِنْهُ يُقَالُ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ قَضَمْتُ يَدَهُ إذَا عَضَضْتُهَا»(٥)، وجائزة عند ابن الطيب فقال بعد شرحه لقضِم بالكسر: «وأقول: لا يبعد أن يكون مقابل الفصيح هنا الفتح في الماضي والكسر في المستقبل كضَرَب»(٦)

د_ لغة جائزة، ولكن الكسر أفصح: عند اللبلي، قال عند حديثه عن "قضِمت الدابة شعيرَها تقضَمه" : «ويقال فيهما _ أي: قضم وخضم _ قَضِمَتْ، وقَضَمَتْ، وخَضِمَتْ، وخَضَمَتْ، بالكسر والفتح فيهما»(٧)، وقال: «حكى ذلك ثابتٌ في لحنه، ولم أر أحدًا حكى الفتح في "قضمت" إلا ابن طلحة، وأما "خضمت" بالفتح أيضا فقد حكاه أبو مسحل، وابن القطاع، وابن هشام اللخمي(٨).

وقياس هذا الباب أنَّ ما كان مكسور العين في الماضي فعين مستقبله تكون مفتوحة إلا ما جاء على خلاف الأصل، نحو: حسِب يحسِب، ويئِس ييئِس، وبئِس يبئِس، ونعِم ينعِم، وعدَّها اللبلي ٧٧ كلمة(٩).

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح ٥٩.

(٢) انظر: الفصيح لثعلب ٤٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٢٠٨، وإسفار الفصيح للهروي ٣٤٧، والصحاح للجوهري (قضم) ٥: ٢٠١٣.

(٣) انظر: ما تلحن فيه العامة للمفضل ١٥١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٥٩، والمخصص لابن سيده ٤: ٣٩٦.

(٤) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٣٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٥٢.

(٥) انظر: المصباح المنير (قضم) ٥٠٧.

(٦) انظر: شرح نظم الفصيح ٢٤٨.

(٧) انظر: تحفة المجد ١٤١، ولباب تحفة المجد ١: ٣٢.

(٨) انظر: النوادر لأبي مسحل ١٢٩، والأفعال لابن القطاع ١: ٢٩١، وشرح الفصيح للخمي ٥٨.

(٩) انظر: شرح الفصيح لابن خالويه ١٧، وليس في كلام العرب لابن خالويه ٤٤، وابن درستويه، وتصحيح

وخلاصة المسألة أنَّ تخطئة ابن ناقيا للعامة في فتح العين من ماضي "قضم" ليست وجيهة؛ واقتصار العلماء على لغة الكسر فيه قصور؛ إذ نُقِلت لغة الكسر عن علماء ثقات مجيزين لها كابن طلحة، واللبلي، والفيومي في المصباح، وابن الطيب في شرحه على نظم الفصيح، ونُقِلَت عن علماء ثقات لم يخطئوها ولم يصححوها كابن قتيبة، وابن الجوزي، ونُقِلَ الفتح في نظيرتها "خضم" عن أبي مسحل، وابن القطاع، وغيرهما. والله أعلم.

الباب الثالث: باب فعَلْتُ بغير ألف، وفيه خمسُ مسائلَ.

المسألة الأولى: هل يُهْمَزُ الفعل "صَرَفَ" أم لا يُهْمَزُ؟

قال ابن ناقيا: «صَرَفْتُ القومَ[١]: إذا دفعتهم وباعدتَّهم، وكذلك قولهم في الدعاء: "صَرَفَ اللهُ عنك الأذى"، أي: باعد عنك ما يؤذيك... والعامة تقول: "أصرفت" بالألف، وهو خطأ؛ لأن الفاعل: صارفٌ»[٢].

المناقشة: جاء هذا النص في الفصيح في باب "فعَلت" بغير ألف، ويتكلم عن أصل الفعل "صرف"، فقيل:

أ_ " صرف" بلا همز: وهو رأي الجمهور.

ب_ "أصرف" بهمز بمعنى (باعد ودافع، وسرّحت الصبيان، ورددتهم إلى بيوتهم): لغة العامة وهي خطأ عند الكسائي، فقد قال: «ولا يقال: قد أصرفت فلانًا»، وابن السكيت، وابن قتيبة، والمفضل بن سلمة، والزجاج، وابن درستويه، والأزهري، وابن فارس، وابن الجبان، والمرزوقي، وابن ناقيا، والزمخشري، وابن الجوزي، واللبلي، والصفدي[٣].

وأما أبو سهل الهروي فقد ذكر تصريف الفعل على هذا المعنى بقوله: «وصَرَفت القوم أصرفهم صرفا» فجَمَعَ بينهما، ولم ينسب "أصرف" للعامة، ولم يبين أنها خطأ، وذلك في كتابه إسفار الفصيح، بينما في كتابه التلويح اقتصر عليها بدون همز[٤].

وقد عُلِّلَتِ التخطئة: بأنه لم يُسمع في الفعل عند بنائه للفاعل إلا "فاعل" فيُقَال: صارف، ومفعوله: مصروف، ومصدره: الصَّرْف، ومستقبله: يَصرِف، بفتح الياء[٥].

ويريدون بذلك أن بناء الفاعل لما كان "صارف" فهو من الثلاثي "صرَف"، وبناء المفعول "مصروف" من الثلاثي "صرَف" ولا يكون بناؤهما إلا من الثلاثي، فلو كان الفعل "أصرف" لكان بناء الفاعل "مُصرِف"، وبناء المفعول "مُصرَف"، فعلِمنا أنه لا يقال:

الفصيح لابن درستويه ٥٦، ٥٨، وشرح الفصيح للخمي ٥٨، وبغية الآمال للبلي ٧٧.

(١) في الفصيح لثعلب: "صرفت الصبيان". انظر: ص ٥٢.

(٢) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيا ٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٠١، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٢٢٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣١٣، وما تلحن فيه العامة للمفضل ٢٠١، وفعلت وأفعلت للزجاج ١٣٥، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٧٧، وتهذيب اللغة للأزهري (صرف) ١٢: ١٦٣، والصاحبي لابن فارس ٧٣، وشرح الفصيح لابن الجبان ١١٧، وشرح الفصيح للمرزوقي ٣٨، وشرح الفصيح للزمخشري ١: ٨٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٣٠، وتحفة المجد للبلي ٢٤٦، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٥٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ١١٢.

(٤) انظر: إسفار الفصيح ٣٧٥، والتلويح في شرح الفصيح ١١.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ٧٧.

أصرف.

ويريدون بمصدره "الصَّرْف"، أنه لما كان مصدره على وزن "فَعْلٍ"، عِلمنا أنه ثلاثي "صرَف"، فمصدر الفعل الثلاثي المتعدي "فَعَل" يكون على "فَعْلٍ"، ولو كان الفعل "أصرف" لكان مصدره: "إصراف"، نحو: أكرم إكراما، وأعطى إعطاء.

ويريدون بمستقبله "يَصْرِف" بفتح الياء، أنَه لما كان مستقبله مفتوح الياء علمنا أنه من فعل ثلاثي "صَرَف يَصرِف، وضَرَب يَضرِب"، فلو كان من "أصرف" لكان مضارعه بياء مضمومة "يُصرِف" نحو: أعطى يُعطي، وأكرم يُكرِم.

وعُلِّلت التخطئةُ بأنَّه جاء على وزن "انفعل" في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٌ لَّا يَفۡقَهُونَ﴾[١]، فهذا الوزن لا يكون مطاوعًا إلا لـ "فعَل"، نحو: كسَرتُه فانكسر، وقطعته فانقطع، ولم تسمع مطاوعته لـ "أفعل" إلا في ألفاظ معدودة ليس من بينها "أصرف"، فهذا دليل على أنه لا يقال فيه "أصرف".

قال الزمخشري: «وقولهم: انصرف يدل على أنَّ متعدِّيه بغير ألف، لأنهم قالوا: لا يجيء "انفعل" مطاوعةً من "أفعل" إلا قوله: أغلقت الباب فانغلق، وأطلقت الرجل فانطلق، وزاد بعضهم: أدخلته فاندخل، وأنشد[٢]:

وَلَا يَدِي فِي حَمِيتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلْ

وقالوا: أجلته فانجال»، والقياس والسَّماعَ أن يكون بغير ألف[٣].

ج_ "أصرف" إن كان مقصودًا به الشراب، إذا جعلته صرفًا، أي: خالصا: جوَّزه الزمخشري واللبلي[٤].

د_ "أصرف" بمعنى أَصْرَفَ الشَّاعِرُ، وأَصْرَفْتُ القَوَافِي: ذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب "أصرفتُ" إلا في موضع واحد، وهو قولك: أصرفتُ القوافي؛ إذا أقويتها، وأنشد لجرير بن عطية:

قَصَـائِدُ غَيْـرُ مُصْـرَفَةِ القَـوَافِي فَـلَا عَيَـا بِهِـنَّ وَلا اجْتِلَابـا[٥]

وأما سائر كلام العرب فـ "صَرَفْتُ"، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم

---

(١) التوبة: ١٢٧.

(٢) من البسيط، وصدره: (**لَا خَطْوَتِي تَتَعَاطَى غَيْرَ مَوْضِعِها**)، وهو للكميت بن زيد الأسدي، انظر: ديوانه ٢٩٥. وبلا نسبة في: المنصف لابن جني ١: ٧٢، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ١٣٠ وفيهما "السمن"، وتحفة المجد للبلي ٢٤٧.

(٣) انظر: شرح الفصيح للزمخشري ٨٠. وانظر القاعدة وما خرج عنها في: المنصف لابن جني ١: ٧١، ٧٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣٩٠، وتحفة المجد للبلي ٢٤٧، والممتع لابن عصفور ١٢٩، ١٣٠.

(٤) انظر: شرح الفصيح للزمخشري ٨٠، وتحفة المجد للبلي ٢٤٦، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٥٢.

(٥) من الوافر، لجرير بن عطية، ورواية صدره في ديوانه بشرح محمد بن حبيب، ٢: ٦٥١، (**أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافِي**). وغير منسوب في: تهذيب اللغة للأزهري (صرف) ١٢: ١٦٣، ولسان العرب لابن منظور (صرف) ٨: ٢٣١.

﴾، وصَرَف نابُ البعير[١].

ونَقَل الأزهريُّ عن ثعلبٍ عن ابنِ الأعرابي قوله: «"أَصْرفَ الشَّاعِر شِعرَهُ يُصْرِفه إصرافاً: إذا أقْوَى فِيهِ. وَأنْشد بيت جرير السابق». وحكاه الصغاني وابن منظور والزبيدي عن ابن الأعرابي[٢]، وذكر اللفظ ابن القطاع[٣] فقال: «وأصرف الشاعر: هو اختلاف الحركة بالرفع والجر في التوجيه»

وقال ابن بري: «لم يجيء أصرف غيره، وأنشد: **بِغَيْرِ مُصرَفة القَوافِي**»[٤]

المسألة الثانية: هل يُهْمَزُ الفعل " حَاشَ " أم لا يُهْمَزُ ؟

قال ابن ناقيا: «حُشْ عليّ الصَّيدَ، أي: اعطفه عليّ وردَّه، وقد حاشَه عليهِ: إذا ردَّه إليه لصيده بنفسه أو بجارح، فهو حائش، والصيد محوشٌ، والعامة تقول: " أحاش" وهو خطأ»[٥]

المناقشة: ذكر ثعلبُ لغتين في الفعل "حاش":

الأولى: حاش والأصل حَوَش: لغة الجمهور، وهي الفصيحة.

الثانية: أحاش، وهي لغة العامة، وحُكِم عليها بأنها:

١_ خطأ: عند ابن السكيت، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن ناقيا[٦].

وعلَّل ابن درستويه التخطئة بمثل ما علَّل به "أصرف"، فقال: «فالفاعل: حائش، والمفعول به: محوش، فلذلك كان بلا ألف». فبناء "فاعل ومفعول" يأتي من الثلاثي "فعَل"، ولو كان الفعل "أحاش" لكان اسم الفاعل "مُحْوِش"، مثل "أصرف فهو مصرِف" .

٢_ من النوادر: عند أبي زيد الأنصاري فقال عنه ابن دريد في جمهرة اللغة: «باب من اللغات عن أبي زيد: ... ويقال: حُشت عليه الصيد أحُوشُه حَوْشا، وحِياشة، وأحشتُ عليه، وأحوشتُ أيضا»[٧].

٣_ أُولِعت بها العامَّةُ: قال عنها ابن دريد: «ولا يقال: أحشتُه، وإن كانت العامة قد أولعت به»[٨].

٤_ لغة لبني تميم: عند الصاحب بن عباد[٩].

---

(١) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه ٣٣، ٣٤.

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (صرف) ١٢: ١٦٣، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (صرف) ٤: ٥١١، ولسان العرب لابن منظور (صرف) ٨: ٢٣١، وتاج العروس للزبيدي (صرف) ٢٤: ١٩.

(٣) انظر: الأفعال ٢: ٢٣٩.

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري (صرف) ٤٨١/٢، وفي: لسان العرب لابن منظور (صرف) ٨: ٢٣١، وتاج العروس للزبيدي (صرف) ٢٤: ١٩.

(٥) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيا ٢٤٦.

(٦) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٢٧، وما تلحن فيه العامة للمفضل ١٩٩، تصحيح الفصيح لابن درستويه ٨١.

(٧) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣: ١٢٩٥. وشرح الفصيح للزمخشري ١: ٩١.

(٨) انظر: جمهرة اللغة (حشو) ١: ٥٣٩.

(٩) انظر: المحيط في اللغة (حوش) ٣: ١٤٧.

٤_ ذُكِرَت بلا تخطئةٍ منسوبةً للعامَّة وغير منسوبة: عند الخليل، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن القوطية، والجوهريّ، والسرقسطي، وابن القطاع، وابن سيده، والزمخشري، وابن هشام اللخمي، وأبي موسى الأصفهاني، والرَّازي، وابن مالك، واللبليّ، وابن منظور، والفيروزآبادي، والزبيدي، وحُكِيت عن الأخفش(١).

وقد ذكر اللبليُّ في كتابه التحفة أن لغات "حاش" مذكورة عن صاحب الواعي، وعن ثعلب في المجالس، وعن اللحياني في نوادره، ولو خطَّأها أحدُهم لذكر ذلك على عادته(٢).

كما ذكرها ابن سيده، وابن منظور عن ثعلب، فقال: «وحُشت عليه الصيد والطير حَوْشًا وحِياشًا وأحشته عليه، وأحوشته عليه، وأحوشته إياه، عن ثعلب»(٣).

والصواب إنها لغة فصيحة؛ فقد ذكرها جماعة من العلماء الموثوقين كالخليل والأخفش وغيرهما ممَّن مرَّ في الرقم أربعة، ورُوِيت في حديث ابن عمر: «أنه دخل أرضا له فرأى كلبا فقال: أحيشوه عليَّ، وأخذ المسحاة فاستقفاه، فضربه بها حتى قتله، وأقبل على قيِّمه في أرضه فقال: أتدخل في أرضي كلبا»(٤).

وقال العلامة ابن الطيب: «وسياق أرباب التآليف يقتضي تساوي الثلاث في الفصاحة»(٥). ويقصد بالثلاث، لغات " حاش"، هي: (حاش، وأحاش، وأحوَش). والله أعلم.

المسألة الثالثة: هل يُهْمَزُ الفعل (شغل) أم لا يهمز؟

قال ابن ناقيا: «شغَلني عنك أمرٌ يشغلُني، أي: منعني وقطعني، والعامة تقوله بالألف، وهو خطأ؛ لأنَّ الفاعل منه: شاغل، قال الشاعر:

حَلَّــتْ لِــيَ الخَمْــرُ وُكُنْــتُ امْــرَءًا عَــنْ شُــرْبِها فِــي شُــغْلٍ شَــاغِلِ(٦)

---

(١) انظر: العين للخليل (حوش) ٣: ٢٦٢، والغريب المصنف لأبي عبيد ١: ٥٧٤، والأفعال لابن القوطية ١: ١٤٠، والصحاح للجوهري (حوش) ٣: ١٠٠٢، والأفعال للسرقسطي ١: ٣٣٥، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (حوش) ٣: ٣٥٧، وشرح الفصيح للزمخشري ٩١، والفائق للزمخشري ١: ٣٣٦، وشرح الفصيح للخمي ٦٧، والمجموع المغيث للأصفهاني ١: ٥٢٤، ومختار الصحاح للرازي (حوش) ٨٤، وإكمال الأعلام لابن مالك ٢: ٥٩٢، وتحفة المجد للبلي ٢٦٠، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٥٦، ولسان العرب لابن منظور (حوش) ٤: ٢٧٠، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (حوش) ٧٦٢، وتاج العروس للزبيدي (حوش) ١٧: ١٦٣. وحكيت عن الأخفش في: شرح الفصيح للزمخشري ١: ٩١.

(٢) انظر: تحفة المجد ٢٦٠.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (حوش) ٣: ٣٥٧، ولسان العرب لابن منظور (حوش) ٤: ٢٧٠.

(٤) انظر: الفائق للزمخشري ١: ٣٣٦، والمجموع المغيث للأصفهاني ١: ٥٢٤، والنهاية لابن الأثير (حوش) ١: ٤٦١، ولسان العرب لابن منظور (حوش) ٤: ٢٧٠.

(٥) انظر: شرح موطئة الفصيح ٤٦٠.

(٦) من السريع، لامرئ القيس، في: ديوانه ١٢٢.

المناقشة: للفعل" شغل " لغتان، ذكرهما ابن ناقيا:
الأولى: شغَلْتُه، وشغَلَني: وهي لغة الجمهور، واللغة الفصيحة(١).
الثانية: أشغلتُه، وأَشْغَلَني: وحُكِمَ عليها:
١_ بأنها لغة العامة وهي خطأ: عند الكسائي، ابن السكيت، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن دريد، والقزاز في جامعه، وابن ناقيا، والصفدي(٢). واحتجوا بأنَّ اسم الفاعل لم يأت منه إلا على " شاغل"، وهو بنية الفعل الثلاثي مفتوح العين.
قال ابن درستويه معلِّلًا: «وأما قوله: شغلني عنك أمر؛ يشغلني، فإنما ذكره؛ لأن العامة تقول: أشغلني بألف، وهو خطأ؛ لأن فاعله: شاغل. ومفعوله: مشغول. ومصدره: الشَّغْلُ»(٣)
٢_ بأنها لغة العامة وهي رديئة أو ضعيفة: عند ابن قتيبة، وابن القوطية، والجوهري، والسرقسطي، وابن القطاع، والرازي، وابن منظور(٤).
٣_ بأنها لغة العامة وهم مولعون بها وليست بشيء: عند أبي علي المرزوقي(٥).
٤_ بأنها ليست جيدة: عند ابن خالويه(٦)، قال أبو جعفر اللبلي: «وحكاها ابن سيده عن أبي عبيد، وأبو علي في فعلت وأفعلت، وقطرب في كتابه فعلت وأفعلت، وثابت بن أبي ثابت في لحنه، وأبو عبيدة في فعل وأفعل، قال: والجيّدة شغلته»(٧).
٥_ بأنها لغة العامة بلا تخطئة، أو بلا نسبة ولا تخطئة: عند ابن فارس، وابن سيده، وابن هشام اللخمي، وابن الجوزي، واللبلي(٨).
٦_ بأنَّها لغة العامة ولكن "شغلته" أفصح وأكثر من "أشغلني": عند الزمخشري، وابن

---

(١) انظر: الفصيح لثعلب ٥٤.

(٢) انظر: ما تلحن فيه العوام للكسائي ١١٠، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٢٢٥، وما تلحن فيه العامة للمفضل ١٩٧، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٨٥، جمهرة اللغة لابن دريد (شغل) ٢: ٨٧٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ١٠٩، ١١٠. وذكرها الزمخشري عن الكسائي في شرح الفصيح ٩٧، والأزهري عن ابن السكيت في تهذيب اللغة "المستدرك" (شغل) ١٦: ١٦٨، ١٦٩، واللبلي عن ابن السكيت وابن دريد والقزاز في تحفة المجد ٢٧٤.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ٨٥. وشرح الفصيح لابن خالويه ٧٦.

(٤) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة، ٣١٣، والأفعال لابن القوطية ١: ٢٥٦، والصحاح للجوهري (شغل) ٥: ١٧٣٥، والأفعال للسرقسطي٢: ٣٢٥، والأفعال لابن القطاع ٢: ١٧٤، ومختار الصحاح للرازي (شغل) ١٦٦، لسان العرب لابن منظور (شغل) ٨: ٩٩، وذكرها ابن الطيب عن ابن القوطية والجوهري وابن القطاع في شرح نظم الفصيح ٤٩٧، والزبيدي عن ابن القطاع في تاج العروس (شغل) ٢٩: ٢٦٥.

(٥) انظر: شرح الفصيح للمرزوقي ٤٣.

(٦) انظر: شرح الفصيح لابن خالويه ٧٥، وتحفة المجد للبلي ٢٧٥.

(٧) اللبلي، "تحفة المجد"، ٢٧٥.

(٨) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (شغل) ٣: ١٩٥، والمخصص لابن سيده ٣: ٣٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (شغل) ٥: ٢٣٥، وشرح الفصيح للخمي ٦٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٢٦، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٦١.

مكي الصقلي[١].

٧_ بأنَّ "شغلته وأشغلته" لغتان بلا نسبة، ولكن "شغلته" أفصح من "أشغلني": عند الزجاج، والجواليقي، والمطرّز[٢].

٨_ بأنها لغة جيدة أو لغة قليلة أو لغة رديئة "الجمع بين الأحكام الثلاثة" عند: الفيروزآبادي، ونقلها ابن الطيب، والزبيدي[٣].

والصواب أن تخطئة ابن ناقيا للعامية في " أشغلني" صائبة؛ إذ تواتر النقل عن العلماء بتخطئتها أو عدم فصاحتها، أو رداءتها، ولم تُنقَل جودتُها إلا عن الفيروزآبادي؛ حيث قال: «وأشغله لغة جيدة، أو قليلة، أو رديئة»[٤]، وقال ابن الطيب: «وحكاية الجودة لا تعرف لغير صاحب القاموس»[٥].

ومع هذا الحكم للفيروزآبادي غير أنه وصفها في كتابه الآخر "بصائر ذوي التمييز" بالرداءة فقط، ولم يحكم بجودتها، فقال: «ولا يقال: أَشغلته؛ فإنَّها لغة رديئة»[٦].

وقال الزبيدي: "ولا يعرف لأحد القول بجودتها عن إمام من أئمة اللغة، وكتبه بعض عمال الصاحب له في رقعة، فوقع عليها: من يكتب إشغالي، لا يصلح لأشغالي قال شيخنا: فإذا لا معنى لتردد المصنف فيها. قلت: ولعله استأنس بقول ابن فارس، حيث قال في المجمل: لا يكادون يقولون: أشغلت، فهو جائز، فتأمل ذلك»[٧]. والذي وجدته في كتاب المجمل بصيغة البناء للمجهول، قال: «ولا يكادون يقولون: أُشْغِلتُ وهو جائز»[٨]. والله أعلم.

المسألة الرابعة: هل يُهْمَزُ الفعل (غاظ) أم لا يهمز ؟

قال ابن ناقيا: «(غاظني الشيء يغيظُني)، والمصدر: الغيظ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ ١٣٤﴾[٩]، والعامة تقول: أغاظني، وذلك خطأ»[١٠].

المناقشة: ذكر ابن ناقيا للفعل (غاظ) لغتان:

الأولى: غاظ: وهي اللغة الفصيحة[١١].

---

(١) انظر: شرح الفصيح للزمخشري، وتثقيف اللسان لابن مكي ١٩٣.

(٢) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج، "فعلت وأفعلت"، ٥٣، وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنًى واحد مؤلَّف على حروف المعجم للجواليقي ٤٨، وحكاها اللبلي عن الزجاج والمطرز في اللبلي، "تحفة المجد"، ٢٧٥.

(٣) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (شغل) ١٣١٧، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ٤٩٥، ٤٩٧، وتاج العروس للزبيدي (شغل) ٢٩: ٢٦٥.

(٤) انظر: القاموس المحيط (شغل) ١٣١٧.

(٥) انظر: شرح نظم الفصيح ٤٩٧.

(٦) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٣: ٣٢٨.

(٧) انظر: تاج العروس للزبيدي (شغل) ٢٩: ٢٦٥، ٢٦٦.

(٨) انظر: المجمل اللغة لابن فارس ٥٠٦.

(٩) آل عمران: ١٣٤. وتمام الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾

(١٠) انظر: شرح الفصيح ٢٤٩.

(١١) انظر: الفصيح لثعلب ٥٤.

الثانية: أغاظ، وحكم عليها بأنها:

١_ لغة العامة، وهي خطأ: عند ابن السكيت، وابن قتيبة، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن ناقيا، وابن مكي، والرازي، والصفدي[١]، وحكاها الزبيدي عن الجوهري[٢]، وذلك لأن اسم الفاعل منه: غائظ، واسم المفعول منه: مغيظ، وأصله: مغيُوظ، فاستثقلوا الضمة على الياء فخزلوها، فالتقى ساكنان: الواو والياء، فخزلوا الواو؛ لالتقاء الساكنين، وكسروا ما قبل الياء لتصِحَّ[٣].

٢_ لغة ليست بالفاشية: قال الزجاج: «يقال: قد غاظني فلان، ومن قال: أغاظني، فقد لحن»، وقد حكاها عن الزجاج ابن سيده، وابن منظور، والزبيدي[٤].

٣_ لغة رديئة: حكاها اللبلي عن ابن مكي الصقلي[٥]، ولم أجد هذا الحكم عنده.

٤_ بلا نسبة، ولا تخطئة: عند ابن هشام اللخمي، والفيروزآبادي[٦] (غاظَه يغِيظُه فاغتاظ، وغيَّظه فتغيَّظ، وأغاظه وغايَظَه)، وجعلها العلامة ابن الطيب في مقابلة الفصيح[٧].

٥_ لغة جائزة: عند الجواليقي، وأبي جعفر اللبليّ فقد قال بعد أن ذكر تخطئة ابن درستويه للعامَّة: «ليس بخطأ، حكى المطرِّز في شرحه على ثعلب عن سلمة عن الفراء أنه يقال: غاظني الشيء، وأغاظني بالألف، وغيَّظني لغة، والأولى أفصح»[٨]

وروى هذه اللغة ثعلب عن ابن الأعرابي، قال الأزهريُّ: «وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي: غاظَه وأغاظه وغيَّظه بمعنًى واحد»[٩]

والذي يُرى أن تخطئة ابن ناقيا للغة العامة في الفعل " غاظ"، "أغاظ" صائبة؛ إذ

---

(١) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت نسخة قباوة ٣٥٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣١٣، وما تلحن فيه العامة للمفضل ٢٠٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٨٦، وتثقيف اللسان لابن مكي ١١٧، ومختار الصحاح للرازي (غيظ) ٢٣٢، وتصحيح التصحيف للصفدي، ١١٦، ونُقِلت عن ابن السكيت في: الصحاح للجوهري (غيظ) ٣: ١١٧٦، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ٥٠٤، ولسان العرب لابن منظور (غيظ) ١١: ١٠٩، وتاج العروس للزبيدي (غيظ) ٢٠: ٢٤٩، ونقلت عن ابن درستويه في تحفة المجد للبلي ٢٧٨.

(٢) انظر: تاج العروس (غيظ) ٢٠: ٢٤٩، والذي في الصحاح (غيظ) أنَّه نقل قول ابن السكيت ٣: ١١٧٦.

(٣) انظر: شرح الفصيح لابن خالويه ٧٧، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٦٨.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤: ٩٢، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (غيظ) ٦: ٩، ولسان العرب لابن منظور (غيظ) ١١: ١٠٩، وتاج العروس للزبيدي (غيظ) ٢٠: ٢٤٩.

(٥) انظر: تحفة المجد ٢٧٩.

(٦) انظر: شرح الفصيح للخمي ٦٨، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (غيظ) ٩٠٠، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ٥٠٣.

(٧) انظر: شرح نظم الفصيح لابن الطيب ٥٠٤.

(٨) انظر: ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي ٥٨، وتحفة المجد للبلي ٢٧٨.

(٩) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (غيظ) ٨: ١٧٤، وفي: التكملة والذيل والصلة للصغاني (غيظ) ٤: ٢٠١، والمصباح المنير للفيومي (غيظ) ٤٥٩، ولسان العرب لابن منظور (غيظ) ١١: ١٠٩، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ٥٠٤، وتاج العروس للزبيدي (غيظ) ٢٠: ٢٤٩.

حفلت كتب اللغة بتخطئة العلماء لها، والحكم لها بالرداءة، وقلة الانتشار كما قال الزجاج، ومع أنها رُوِيت عن علماء أجلاء كابن الأعرابي وغيره إلا إنَّ درجة فصاحتها لا تبلغ فصاحة "غاظ". والله أعلم .

المسألة الخامسة: هل يُهْمَزُ الفعل " جَهَد " أم لا يهمز؟

قال ابن ناقيا: «جَهَد دابته يجهَدها: إذا أتعبها، وحَمَل عليها فوق طاقتِها؛ إما في السير، أو الحمل، والعامَّة تقوله بالألف، وهو خطأ»(١).

المناقشة: ذكر ابنُ ناقيا للفعل "جَـهَـد" لغتين:

الأولى: جَهَدَ دابَّتَه: وهي اللغة الفصيحة(٢).

الثانية: أَجْهَدَ فلانٌ _بالرفع_ أجْهَدَ دابَّتَه، وأَجْهَدَهُ _ بالنصب_: قال ابن منظور: «فأما أجهَد فهو مُجهِد بالكسر، فمعناه: ذو جهد ومشقة، أو هو من أجهد دابته إذا حمل عليها في السر فوق طاقتها»(٣)، وحُكِم عليها بأنها:

١ _ لغة العامة وهي خطأ: عند المفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن ناقيا(٤).

قال ابن درستويه: «وإنما ذكره؛ لأن العامة تقول: أجهد دابته، بالألف، وهو خطأ، لا يجوز بالألف. ألا ترى أن فاعله: جاهد، ومفعوله: مجهود. ومصدره: الجَهْدُ والمجهود، وأنشدنا عن الخليل:

القَلْـــبُ مِنْهَـــا مُسْـــتَرِيحٌ سَـــالِمُ وَالقَلْـــبُ مِنِّـــي جَاهِـــدٌ مَجْهُـــودُ(٥)

وعلَّل التخطئة بما عُلِّلت تخطئتهم لـ "أصرف وأشغل وأغاض وأحاش" وهو أن اسم الفاعل على "جاهد"، واسم المفعول على "مجهود"، فلو كان فعله "أجهد" بالألف لكان اسم الفاعل والمفعول "مُجهِد ومجهَد".

٢ _ بالرفع دون النصب جائزة، وقيل: بالنصب لم تسمع: عند الأصمعي، والسجستاني. قال الأصمعي: «ولم أسمع أجْهَدَه فهو مجهَد»(٦).

٣ _ (أَجْهَدَ فلانٌ، وأجْهَدَه، وأَجْهَدَ دابَّتَه) بالرفع، وبالنصب، منسوبة لهم وغير منسوبة، وقد تُقال: (بالألف فقط): لغة جيدة، وفصيحة، وجائزة: عند ابن قتيبة، والزجَّاج، والفارابيّ، وابن القوطية، وابن جنِّي، والأزهريّ، والجوهريّ، والسرقسطيّ، وأبي علي المرزوقيّ، وابن سيده، وابن القطاع، والجواليقيّ، والزمخشريّ، وأبي البقاء العكبري، وابن الأثير، والصغانيّ، والرّازيّ، واللبليّ، والفيوميّ، وابن منظور، والفيروزآبادي، والزبيديّ، والعلامة ابن الطيب(٧).

---

(١) انظر: شرح الفصيح ٢٥٢.

(٢) انظر: الفصيح لثعلب ٥٥.

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور (جهد) ٣: ٢٢٤، وتاج العروس للزبيدي (جهد) ٧: ٥٣٩.

(٤) انظر: ما تلحن في العامة للمفضل ٢٠٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٩٠، وتحفة المجد للبلي ٢٩٧.

(٥) من الرجز، انظر: تصحيح الفصيح ٩٠. والبيت شاهد عروضي لا يُعْرَفُ قائلُهُ.

(٦) انظر: فعل وأفعل للأصمعي ٤٨٢، وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٠٦، والمخصص لابن سيده ٤: ٣٤١.

(٧) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٧٠، فعلت وأفعلت للزجاج ١٨، والأفعال لابن القوطية ١: ١٦٩، ٢:

والصواب: أن لغة العامة في "جهد" "أجهد فلانٌ" صائبة، ولا وجه لتخطئتها، فقد ذكرها غيرُ واحد، قال الأصمعي: «ويقال: جَهَد فلان جَهْدَه، فهو جاهد، وأجهد فلانٌ إذا بلغ جهده كلَّه»(١).

وحكاها كثيرون كما مرّ في الرقم (٤)، وقال اللبليّ: «قال أبو جعفر: ليس بخطأ، حكى أبو زيد في فعلت وأفعلت، وقطرب، وأبو عبيدة في فعل وأفعل قال: والكلام الجيد بغير ألف، ومكي، وابن القطاع في أفعاله، وابن جني في شرح شعر المتنبي أنه يقال: أجهد دابته بالألف. قال القزاز ويقال: جهدت في الأمر، وأجهدت: إذا بلغت فيه المجهود»(٢)

وقال العلامة ابن الطيب: «مقابل الفصيح في هذه اللغة " أجهده" رباعيا، حكاه الجماعة حتى أنَ بعضهم سوّى بينها وبين الثلاثي في الفصاحة والاستعمال»(٣)

ووردت هذه اللغة في أشعار العرب، قال ذو الرمة:

فَكَفَّ مِنْ غَرْبِهِ والغُضْفُ يَسْمَعُهَا خَلْفَ السَّبِيبِ مِنَ الإِجْهَادِ تَنْتَحِبُ(٤)

قال الباهليّ شارح الديوان: ويقال: جهده وأجهده»

وقال الأعشى:

فَجَالَتْ وَجَالَ لَهَا أَرْبَعٌ جَهَدْنَ لَهَا مَعَ إِجْهَادِهَا(٥)

حيث جاء بالمصدر في البيتين (إجهاد)، ولا يكون قياس مصدره إلا ما كان على وزن

٤٨٩، والفسر لابن جني ١: ٨٥٣، وتهذيب اللغة للأزهري (جهد) ٦: ٣٧، ٣٨، ٣٩، والصحاح للجوهري (جهد) ٢: ٤٦٠، والأفعال للسرقسطي ٢: ٢٤٥، ٢٤٦، وشرح الفصيح للمرزوقي ٤٥، والمحكم لابن سيده (جهد) ٤: ١١٠، ١١١، والمخصص لابن سيده ١: ٨٦، ٢٦٥، ٢: ١٨٠، ٣: ٥٤، ٣٥٢، ٤: ٣٤١، والأفعال لابن القطاع ١: ١٤٤، ١٤٥، وفعلت وأفعلت للجواليقي ٣٢، وشرح الفصيح للزمخشري ١: ١٠٦، والنهاية لابن الأثير (جهد) ١: ٣٢٠، ومختار الصحاح للرازي (جهد) ٦٣، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (جهد) ٢: ٢١٦، وتحفة المجد للبلي ٢٩٧، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٦٥، المصباح المنير للفيومي (جهد) ١١٢، ولسان العرب لابن منظور (جهد) ٣: ٢٢٤، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (جهد) ٣٥١، وتاج العروس للزبيدي (جهد) ٥: ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب ٥٥٤، ٥٥٥.

(١) انظر: فعل وأفعل ٤٨٢، والغريب المصنف لأبي عبيد ٢: ٥٧٢.

(٢) انظر: تحفة المجد ٢٩٧.

(٣) انظر: شرح نظم الفصيح ٥٥٤.

(٤) من البسيط، انظر: ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب ١: ١٠٤، وشرح الفصيح للزمخشري ١: ١٠٦.

(٥) من المتقارب، انظر: ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ٣، والفسر لابن جني ١: ٨٥٣، وتهذيب اللغة للأزهري (جهد) ٦: ٣٧، والمحكم لابن سيده (جهد) ٤: ١١٠، ١١١، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (جهد) ٢: ٢١٦، ولسان العرب لابن منظور (جهد) ٣: ٢٢٤، وتاج العروس للزبيدي (جهد) ٥: ٥٣٥.

أفعل (أجهد)، فلو كان من الثلاثي " جَهَدَ" لجاء مصدرُه: الـجَهْدُ.
وأنشد أبو عثمان:

نَازعْتُهـــا بِالهَيْنُمَـــانِ وَغَرَّهَـــا قِيلـي: وَمَـنْ لَـكِ بالنّصِيحِ الـمُجْهِدِ[١]

والشاهد فيه مجيءُ اسم الفاعل " مُجْهِد" من الفعل الرباعي " أجْهَد "، نحو: " أكرم فهو مُكرِم"، ولو كان من الفعل الثلاثي لقال: جاهد، وهو دليل على جواز اللغتين.
وقال ابن جني عند بيت المتنبي:

لَا نَـــاقَتِي تَحْمِـــلُ الرَّدِيـــفَ وَلَا بِالسَّـــوْطِ يَـــوْمَ الرِّهَـــانِ أَجْهَـــدُهَا

«ويقال: جهِدتُ الدَّابة: إذا حملت عليها في السير فوق طاقتها، وقد قيل: أجهدته»[٢].
والله أعلـم.

الباب الرابع: باب فُعِل بضم الفاء، وفيه مسألةٌ واحدةٌ:
الفعل أُهدِرَ، أم هُدِرَ؟
قال ابن ناقيا : «أُهْدِرَ دمُه: إذا أباحه السلطان؛ ليُقتَل بغير مخافة، وقد هَدَرَ الدمُ نفسه فهو هادر، والعامة تقول: "هُدِرَ"، وذلك خطأ»[٣].
المناقشة: يتحدث الباب الذي عقده ثعلب في فصيحه عن (فُعِل) بضم الفاء[٤]، وهو مجيء أفعال بهذه الصيغة للمبني للمعلوم، وأصل الصيغة أن تكون للمبني للمجهول.
ورد في صياغة الفعل "هَدَر" لغات، وهي:
الأولى: أُهْدِرَ دمُهُ: هي اللغة الفصيحة التي ذكرها ثعلب وشراح الفصيح.
الثانية: أَهْدَرَ، وهَدَرَ دمُه، وهَدَرَ الدمُ نفسُه (مبني للفاعل): ذكرها الخليل، وابن قتيبة، والمفضل بن سلمة، والصاحب بن عباد، والسرقسطي، وابن القوطية، وابن القطاع، وابن هشام اللخمي، واللبلي، وابن منظور، والشاطبي، والفيروزآبادي[٥].
قال أبو زيد الأنصاري: «وتقول: قد هَدَرَ دمُهُ فهو يهدُر هَدَرًا، وأهدَرتُهُ إذا أبطلته»[٦].

---

(١) من الكامل، ولم يُعْرَفْ قائلُه، انظر: الأفعال للسرقسطي ٢: ٢٤٥، والمحكم لابن سيده (جهد) ٤: ١١٠، ١١١، ولسان العرب لابن منظور (جهد) ٣: ٢٢٤، وتاج العروس للزبيدي (جهد) ٥: ٥٣٧.
(٢) من المنسرح، انظر: الفسر ١: ٨٥٢، ٨٥٣.
(٣) انظر: شرح الفصيح ٢٥٤.
(٤) انظر: الفصيح ٥٦.
(٥) انظر: العين للخليل (هدر) ٤: ٢٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣٨٦، وما تلحن فيه العامة للمفضل ١٨٤، والمحيط في اللغة للصاحب (هدر) ٣: ٤٣٩، والأفعال للسرقسطي ١: ١٢٨، والأفعال لابن القوطية ١: ٣٧، والأفعال لابن القطاع ٣: ٣٣٥، وشرح الفصيح للخمي ٧٠، وتحفة المجد للبلي ٣١٠، ولباب تحفة المجد للبلي ١: ٧٠، ولسان العرب لابن منظور (هدر) ١٥: ٣٦، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (هدر) ٦٣٨.
(٦) انظر: النوادر في اللغة ٥٦٢، وحكاها اللبلي في تحفة المجد ٣١٠.

وقال ابن دريد: «وهَدَرَ دمُهُ فهو يهدِر هُدُورًا، وأهدَره السلطان»(١).
وسُمِعَ عن الأصمعي قولُهُ: «هَدَرَ الدَّمُ هَدَرًا، وأهدره الله إهدارا، إذا أبطله»(٢).
وجعل الفيومي "أهدر" بالألف لغة(٣).
الثالثة: هُدِرَ (مبني للمفعول بغير ألف)، وحُكِمَ عليها بأنها:
أ_ لغة العامة وهي خطأ: عند ابن ناقيا، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن مكي الصقلي، والصفدي(٤).
ب_ ذُكِرت بلا حكم: ذكرها ابن هشام اللخمي فقال: «ويقولون: هو مهدور الجنابة. والصواب: مُهْدَر، لأنَّه لا يُقال: هُدِرَ دَمُهُ، وإنَّما يُقال: أُهْدِرَ، قال الرادّ: قد قالوا: هُدِرَ، فمهدور جارٍ عليه، وأُهدِرَ أكثرُ»(٥)، ويلمح من قوله تجويز اللغتين، ولكنّها بالألف "أُهدِر" أكثر.
وجعلها الإمام الفارضي ممَّا وُضِعَ من الأفعال المبنية للمجهول، فذكر عددًا من الأفعال منها: زُهِي علينا، وبُهِت الرجل ... وهُدِر فهو مهدور(٦).
وخلاصة القول: إذا جُعِلَت (هُدِرَ) لازمة لهذا الفعل وتكون على صورة المبني للمجهول في وضع المبني للمعلوم فتخطئة ابن ناقيا على العامة صائبة، وإذا جعلت (هُدِرَ) صياغة مبني للمجهول من الفعل (هَدَر) فتخطئة ابن ناقيا للعامة ليست صائبة؛ إذ نقل الأئمة الكبار، والعلماء الأجلاء كالخليل وابن السكيت مجيء الفعل مفتوح الفاء والعين، فيبنى للمجهول بضم الفاء وكسر العين، نحو: ضَرَب، ضُرِب. والله أعلم

الباب الخامس: ما يهمز من الفعل، وفيه مسألةٌ واحدةٌ.
مسألة تثاءب وتثاوب:
قال ابن ناقيا: «تثاءب تثاؤبا: إذا فتح فاه لنفسه يجتلبه، وهي الثُّؤَباءُ، وفي المثل: "أعدى من الثؤباء"، والعامة تقول: "تثاوب"، وهو خطأ»(٧).
المناقشة: هذه المسألة تدور في الباب الذي عقده ثعلب بعنوان: (ما يهمز من الفعل)(٨).
وقَصَدَ من هذا الباب أن العامة تخفف الهمزة وتبدلها واوًا، أو ياءً، أو ألفًا؛ لثقلها؛ وهذا التخفيف قد يوافق أحد أوجه القياس، فيتماشى مع مقاصد العرب، أو لغة قريش، أو غيرها من القبائل الفصيحة، وربما كان يخالف كلام العرب، ويخرج عن حدود العربية وأقطارها، فيأتي بجديد لم يُسبَقْ إليه؛ لجهل العامة، فأراد ثعلب أن يذكر ما أصله الهمزة، والعامة

---

(١) انظر: جمهرة اللغة (هدر) ٢: ٦٤٢، (هدر وأهدر) ٣: ١٢٦٠، وحكاها اللبلي في تحفة المجد ٣١٠.
(٢) انظر: شرح الفصيح للمرزوقي ١١٣.
(٣) انظر: المصباح المنير (هدر) ٦٣٥.
(٤) انظر: ما تلحن فيه العامة للمفضل ١٨٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ١٠٠، وتثقيف اللسان لابن مكي ١٣٤، والصفدي، وتصحيح التصحيف للصفدي ٥١٠.
(٥) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان ١١٩.
(٦) انظر: شرح ألفية ابن مالك ٣: ١٠٥.
(٧) انظر: شرح الفصيح ٢٩٦.
(٨) انظر: الفصيح ٧٤.

تتركه، وليس قصده كل كلمة تُرِكت همزتُها وإن كان أصلها الهمز[١].

وقد وقع الخلاف في الفعل " تثاءب "، وفيه لغتان:

الأولى: بالهمز (تثاءب): وهي اللغة الفصيحة التي ذكرها ثعلب في فصيحه، كما ذكرها الليث، والخليل، وأبو زيد الأنصاري، وابن السكيت، وأبو سهل الهروي، وغيرهم كثير[٢].

الثانية: بالواو (تثاوب): وهي لغة العامة، وقيل فيها:

أ_ بأنها خطأ أو غلط سواء نسبت للعامة أو لم تنسب: عند ابن السكيت، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، والجوهري، وابن ناقيا، واللخمي، والمطرزي، والرازي[٣].

قال الصفدي: «ويقولون: تثاوبت. والصواب: تثاءبت، وهي التُؤَباء، ممدودة. قلت: يقولونه بالواو، وهي بالهمزة»[٤]

ب_ نُسِبت للعامة بلا حكم: عند أبي علي المرزوقي، وابن الجوزي، والفيومي[٥].

ج_ أن لغة الهمز أجود من لغة الواو: عند الزمخشري[٦] .

والصواب أن تخطئة ابن ناقيا للعامة في إبدال الهمزة واوا صائب؛ إذ نُقِلَ الإنكار عن أئمة اللغة، ولم أجد فيما مرّ عليّ مَن صوّب هذه اللغة، إلا ما يُلْمَحُ من حكم الزمخشري على لغة الهمز بأنها أجود من لغة الواو، فكأنه يلمح لجوازها لكن بقلة.

قال الزبيدي: «وتثاءب على تَفَاعل بالهمز، وهي اللغة الفصحى التي اقتصر عليها في الفصيح وغيره، ومنعوا أن تُبدَل همزته واوًا... وقد أنكر الجوهري والجمهور كونه بالواو»[٧]. والله أعلم.

خاتمة البحث:

مما لوحظ في هذا البحث:

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ١٧٦.

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ذكرها عن الليث (ثأب) ١٥: ١٥٧، والعين للخليل (ثأب) ٨: ٢٤٩، والهمز لأبي زيد ٥٤، وإصلاح المنطق لابن السكيت ١٤٨، والتلويح في شرح الفصيح للهروي ٣٠، ونقلها ابن منظور عن أبي زيد وابن السكيت في لسان العرب (ثأب) ٣: ٣.

(٣) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٤٨، وما تلحن فيه العامة للمفضل ١٧٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ١٨٣، والصحاح للجوهري (ثأب) ١: ٩٢، والمدخل إلى تقويم اللسان للخمي ٤٣٤، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ١: ١٢٢، والرازي في مختار الصحاح (ثأب) ٤٨. ونقلها الأزهري عن ابن السكيت في تهذيب اللغة (ثأب) ١٥: ١٥٩، والزبيدي عن ابن درستويه والمطرزي في تاج العروس (ثأب) ٢: ٨٠.

(٤) انظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١٨٠.

(٥) انظر: شرح الفصيح للمرزوقي ١٠٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٨٥، والمصباح المنير للفيومي (ثأب) ٨٧، وتاج العروس للزبيدي (ثأب) ٢: ٨٠.

(٦) انظر: شرح الفصيح ١: ٢٥٠.

(٧) انظر: تاج العروس للزبيدي (ثأب) ٢: ٨٠، ٨١.

١_ كثرةُ اعتراضاتِ ابنِ ناقيًا على العامَّةِ، سواءً في قسمِ الأفعالِ، أو الأسماءِ، فقد بلغت (٥٦) موقفًا خالفَهُم فيها.
٢_ لم يكتفِ باعتراضِهِ على العامَّةِ بل وصل الأمرُ لبعضِ اللُّغَويّينَ.
٣_ شِدَّةُ تأثُّرِ ابنِ ناقيًا بابنِ درستويه؛ حيث لم يخالفْهُ في المسائلِ التي عرَضَها هذا البحث؛ وكان يعلِّل ابنُ ناقيًا بتعليلاتِ ابنِ درستويه دون التصريحِ به.
٤_ لم يقفْ ابنُ ناقيًا عند اللغةِ الفصيحةِ التي ذكرها ثعلبُ؛ بل زاد عليها ممَّا اشتهرتْ فصاحتُهُ وذاعت.
٥_ كانتْ اعتراضاتُ ابن ناقيا في هذا البحث بين بين، فكانت صائبةً في أربعَ، ومجانبةً للصوابِ في خمسٍ، وموقفًا وسطًا في مسألتين من وجهة نظر الباحث.
٦_ كان قليلَ التعليلِ في هذا البحثِ، فيذكر الحكمَ دون تعليلِهِ إلا في ثلاثِ مسائلَ.
٧_ نقلُ الأئمةِ الثِّقاتِ، وإنكارُهُم من مرجِّحاتِ الأحكامِ كما مرَّ في غيرِ مسألةٍ.
٨_ صياغة اسم الفاعل تحدِّدُ حركة عين الفعل الماضي، فلو كان على وزن فاعل فعين فعله مفتوحة، نحو: ضرَب فهو ضاربٌ، ولو كان على وزن فعيل فعين ماضيه مضمومة، نحو: ظرُف فهو ظريف.

وأوصي في ختامِ البحث أن يُدرَس شرحُ ابنِ ناقيا دراسةً مستفيضةً خاصة قسمَ الأسماءِ، وغيرُهُ من شروحِ الفصيحِ؛ لوفرةِ الدرس اللغويّ، والنحويّ، والصرفيّ فيها.

وفي الختامِ أصلي وأسلم على نبيّنَا محمدٍ، وأسألُ الله التوفيقَ والسدادَ والمعونةَ.

المراجع:

أدب الكاتب، لابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. تحقيق علي محمد زينو. ط١، بيروت: مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، ٢٠١٦م.

إسفار الفصيح، للهروي، محمد بن علي. دراسة وتحقيق د. أحمد بن سعيد قشاش، المدينة المنورة: رسالة علمية في الجامعة الإسلامية، ١٤٢٠ه.

إصلاح المنطق، لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون. ط٤، القاهرة: دار المعارف.

إصلاح المنطق، لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. تحقيق د. فخر الدين قباوة. ط١، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٨م.

الأفعال، للسرقسطي، سعيد بن محمد. تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، ود. محمد مهدي علام. القاهرة: لهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥م.

الأفعال، لابن القطاع، علي بن جعفر. ط١، دار المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية، ١٣٦٠ه.

الأفعال، لابن القوطية، محمد بن عمر. تحقيق د. هالة جمال القاضي. ط١، القاهرة: درة الغواص، ٢٠١٩م.

إكمال الأعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق د. سعد حمدان الغامدي. ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م.

ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة "الخلاصة في النحو، لابن مالك، تحقيق أ.د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني. ط١، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٢ه.

إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، علي بن يوسف. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والأحاديث الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن، عمر بن علي. تحقيق مجموعة من العلماء، ط١، الرياض: دار الهجرة، الرياض، ٢٠٠٤م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٣ه، ١٤١٢ ه، ١٤١٦ه.

البعلي اللغوي وكتاباه شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد. للبعلي محمد بن أبي الفتح. تحقيق د. سليمان إبراهيم العايد. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي.

بغية الآمال في معرفة النطق بمستقبلات الأفعال، للّبلي، أحمد بن يوسف. تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٩١م.

تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي محمد مرتضى الحسيني. تحقيق: مجموعة من المختصين. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٦٥ – ٢٠٠١م.

تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم. للتنوخي المفضل بن محمد. تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ط٢، ١٩٩٢م.

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، عمر بن خلف. قدم له وضبطه مصطفى عبدالقادر عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، للّبلي، أحمد بن يوسف. تحقيق د. عبدالملك بن عيضة الثبيتي. ١٩٩٧م.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي، خليل بن أيبك. تحقيق السيد الشرقاوي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.

تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه عبدالله بن جعفر. تحقيق د. محمد بدوي المختون، لجنة إيحاء التراث الإسلامي، القاهرة، ٢٠١٥م.

التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، للوقشي الأندلسي، هشام بن أحمد. تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١م.

تقويم اللسان، لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي. تحقيق د. عبدالعزيز مطر. دار المعارف، القاهرة، ط٢.

التكملة والذيل والصلة، للصغاني، الحسن بن محمد. تحقيق مجموعة من العلماء. القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠ - ١٩٧٧م.

التلويح في شرح الفصيح، للهروي، محمد بن علي. نشر وتعليق أ. محمد عبدالمنعم خفاجي. ط١، القاهرة: ١٩٩٤م.

تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق مجموعة من المحققين. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م – ١٩٦٧م.

الجمان في تشبيهات القرآن، لابن ناقيا البغدادي، عبدالله بن محمد. تحقيق د. محمد رضوان الداية. النشرة الثانية، دمشق: ١٩٩١م.

جمهرة اللغة، لابن دريد محمد بن الحسن. تحقيق د. رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق د. محمد حسين. المكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، ١٩٥٠م.

ديوان جران العود برواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م.

ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف،

القاهرة، ط٣.
ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، (أصله رسالة دكتوراه عام ١٩٧١م من كلية الآداب بالقاهرة، وطبع بمؤسسة الإيمان عام ١٩٨٢م).
ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٢١م.
ديوان الكميت بن زيد الأسدي. تحقيق د. محمد نبيل طريفي. ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.
زوائد ثلاثيات الأفعال لابن مالك. للبعلي محمد بن أبي الفتح. تحقيق د. سليمان إبراهيم العايد.
شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد مصطفى الحبيب. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م.
شرح ابن عقيل على ابن مالك ومعه: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، اعتنى به علي محمد زينو. ط١، بيروت: مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، ٢٠١٩م.
شرح الفصيح في اللغة، لابن الجبان محمد بن علي. تحقيق د. عبدالجبار جعفر القزاز. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م.
شرح الفصيح، لابن خالويه، الحسين بن أحمد. تحقيق أ.د. عبدالله بن عمر الحاج، ود. خالد التويجري، ود. سعيد العمري، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط١، ٢٠١٧م.
شرح الفصيح، للزمخشري، محمود بن عمر. تحقيق د. إبراهيم عبدالله الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦ه.
شرح الفصيح، للَّخمي، محمد بن أحمد. تحقيق د. مهدي عبيد جاسم. ط١، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الآثار والتراث، دار صدام للمخطوطات، ١٩٨٨م.
شرح الفصيح، للمرزوقي، أحمد بن محمد. تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد. غير مفهرس.
شرح الفصيح، لابن ناقيا البغدادي، عبدالله بن محمد. تحقيق أ.د. عبدالوهاب بن محمد العدواني. ط١، الجيزة: دار طغراء للدراسات والنشر، ٢٠٢١م.
شرح نظم الفصيح المسمى موطئة الفصيح لموطئة الفصيح من أوله إلى باب فُعِل بضم الفاء، لابن الطيب، محمد بن الطيب. إعداد عبدالرحمن بن محمد بن سعد الحجيلي. المدينة المنورة: رسالة مقدمة لدرجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية، ١٤٠٧ه.
الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، أحمد بن فارس. تحقيق أحمد صقر، ط١، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، إسماعيل بن حماد. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، محمد بن الحسن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م.
العين، للخليل بن أحمد. تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م).
الغرر المثلثة والدرر المبثثة، للفيروزآبادي، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد. جدة: رسالة ماجستير من جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٧٨م.

الغريب المصنف، لابن سلام، القاسم بن سلام. تحقيق د. محمد المختار العبيدي، ط٢، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون للنشر والتوزيع، والقاهرة: دار مصر للطباعة، ١٩٩٦.
غلط الضعفاء من الفقهاء، لابن بري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.
الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، محمود بن عمر. تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه.
الفسر شرح ابن جني على ديوان المتنبي، لابن جني، تحقيق د. رضا رجب. دار الينابيع للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
الفصيح لثعلب أحمد بن يحيى. تحقيق علي بن حمد الصالحي. دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، مكة المكرمة. ط١، ١٤٣٨ه.
فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، سهل بن محمد. تحقيق د. خليل إبراهيم العطية. دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
فعلت وأفعلت، للزجاج إبراهيم بن السري. تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٩٨٤م.
فعل وأفعل، للأصمعي عبدالملك بن قريب. تحقيق عبدالكريم العزباوي. مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، العدد الرابع، ١٩٨١م، ص ٤٦٧ – ٦٢٧.
القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ودار الريان للتراث، ١٩٨٧م.
لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، للّبلي، أحمد بن يوسف. تحقيق أ.د. مصطفى عبدالحفيظ سالم، ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ٢٠١١م.
لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم. ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٢١م.
ليس في كلام العرب، لابن خالويه الحسين بن أحمد. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩م.
ما تلحن فيه العامة، للكسائي، تحقيق د. رمضان عبدالتواب. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م.
ما تلحن فيه العامة، للمفضل بن سلمة. تحقيق بلال الخليلي. ط١، مصر: درة الغواص، خزانة الأدب، ٢٠١٩م.
ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنًى واحد "مؤلَّف على حروف المعجم"، للجواليقي موهوب بن أحمد. تحقيق ماجد الذهبي. دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م
المثلث ذو المعنى الواحد. للبعلي محمد بن أبي الفتح. قرأه وقدم له: د. يحيى مراد.
المثلث، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. صلاح مهدي الفرطوسي. العراق: دار الرشيد، ١٩٨١م.
المجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفهاني محمد بن أبي بكر. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م.
المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، علي بن إسماعيل. تحقيق مصطفى السقا، ود. حسين نصار. ط١، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٩٥٨م.

المحيط في اللغة، للصاحب ابن عباد. تحقيق محمد حسن آل ياسين. ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤م.
مختار الصحاح، للرازي محمد بن أبي بكر. تحقيق يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
المخصص، لابن سيده، علي بن إسماعيل. قدم له د. خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي. ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٦م.
المدخل إلى تقويم اللسان، للَّخمي، محمد بن أحمد. تحقيق أ.د. حاتم صالح الضامن. ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٣م.
مشكلات موطأ مالك بن أنس، لابن السيد البطليوسي، تحقيق طه بن علي التونسي. ط١، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، للعكبري، عبدالله بن الحسين. تحقيق ياسين محمد السواس. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،١٩٨٣م.
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للفيومي، أحمد بن محمد. تحقيق د. عبدالعظيم الشناوي. ط٣، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٩م.
معاني القرآن وإعرابه، للزجاج إبراهيم بن السري. تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي. تحقيق: د. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، ط٢، ٢٠١٥م
المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، ناصر بن عبدالسيد. تحقيق محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار. ط١، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩م.
مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشربيني، محمد بن الخطيب. اعتنى به محمد خليل عيتاني. ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧م.
مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩م.
الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، علي بن مؤمن. تحقيق د. فخر الدين قباوة. ط٨، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٤م.
المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، علي بن الحسن. تحقيق د. محمد أحمد العمري. ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩م.
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي. تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
المنصف، لابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين. دار إحياء التراث القديم، مصر، ط١، ١٩٥٤م.
النجم الوهاج في شرح المنهاج، للدميري محمد بن موسى. ط١، جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٤م.
النوادر لابن الأعرابي عبدالوهاب بن حريش. تحقيق د. عزة حسن. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١م.
النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد. ط١، بيروت: دار الشروق، ١٩٨١م.
الهمز، لأبي زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، تحقيق د. كامل سعيد عواد محمد شهوان. (طبعة الألوكة).